

تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في مصر

دكتور مصطفى النشرتى

مدرس بكلية الإدارة والاقتصاد

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

بحث منشور بمجلة التمويل والتجارة - المجلة العلمية لكلية التجارة
- جامعة طنطا - الملحق الأول - العدد الثاني 2008

فهرس المحتويات

1	مقدمة
2	مشكلة البحث

3	أهداف البحث
4	فروض البحث.....
4	منهج وأسلوب البحث
5	إطار البحث

المبحث الأول مصادر الاموال في البنوك الإسلامية

7	أولا : الموارد الذاتية في البنوك الإسلامية
7	ثانيا : الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية.....
9	ثالثا تنمية الموارد المالية في البنوك الإسلامية

المبحث الثاني توظيف الاموال في البنوك الإسلامية

13	أولا : التوظيف في عمليات المشاركة
15	ثانيا : التوظيف في عمليات المضاربة
16	ثالثا: التوظيف في عمليات المرابحة
18	رابعا : التوظيف باستخدام عقود السلم
19	خامسا : القروض و السلفيات في البنوك الإسلامية.....
20	سادسا : الاستثمار المباشر في البنوك الإسلامية
20	سابعا : مخاطر توظيف الاموال . في البنوك الإسلامية

المبحث الثالث تقييم كفاءة بنك فيصل الاسلامي المصري

23	أولا : مصادر الاموال في بنك فيصل
26	ثانيا : توظيف الاموال في بنك فيصل.....
27	ثالثا : مؤشرات السيولة في بنك فيصل
29	رابعا : مؤشرات الربحية في بنك فيصل.....
30	خامسا : مؤشرات ملائمة حقوق الملكية في بنك فيصل.....
33	سادسا : مؤشرات توظيف الموارد في بنك فيصل.....
35	سابعا : عمليات التوظيف المتعثرة في بنك فيصل

النتائج والتوصيات

- 40 أولا : نتائج اختبارات الفروض
- 42 ثانيا : التوصيات

مقدمة

تعتمد البنوك الإسلامية أساساً على الاستثمار المباشر أي الاستثمار بالمشاركة مع الغير في تحقيق الربح على عكس البنوك التقليدية التي تحقق أرباحها أساساً من القروض ، والبنك الإسلامي ليس بنكا تقليدياً فهو لا يتاجر على الملكية بمعنى عدم استخدام أموال الغير المودعة طرفه لتحقيق الربح الناتج عن الفرق بين سعر الفائدة المدينة وسعر الفائدة الدائنة ، حيث يعتبر البنك الإسلامي من بنوك الاستثمار وإن كان يتميز عن بنوك الاستثمار التقليدية بأنه يعتمد على حوافز أخرى غير حافز سعر الفائدة لتجميع المدخرات وفي مقدمة هذه الحوافز المشاركة في عائد الاستثمار. (1)

تعتبر البنوك الإسلامية بنوك متعددة الوظائف وهي أقرب إلى وظائف البنك الشامل حيث يؤدي البنك الإسلامي دور البنوك التجارية من خلال القيام بعمليات قصيرة الأجل متمثلة في تمويل التجارة الداخلية و تمويل عمليات الاستيراد والتصدير ، كما يقوم البنك الإسلامي بدور بنوك الاستثمار من خلال المشاركة في رأس مال المشروعات والتأجير التمويلي ، هذا بالإضافة إلى تقديم البنوك الإسلامية لكافة الخدمات المصرفية ، ولكن هذه العمليات تتم في إطار يختلف تماماً عن الإطار الذي تتم به في البنوك التقليدية ، حيث تقدم البنوك الإسلامية التمويل وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية والتي تقوم على مبدأ المشاركة وهو ما يجعل الاستثمار استثماراً حقيقياً وليس مجرد استثمار مالي ، كما أن البنك الإسلامي لا يتضمن لا يتضمن وقوع أي نوع من الظلم على المستثمر، بل على العكس يشارك البنك عملائه في الربح والخسارة وبذلك تتحقق العدالة في المجتمع .

لكي تحقق البنوك التقليدية الأرباح تعتمد على الفرق بين ما تدفعه هذه البنوك من فوائد لأصحاب الودائع ، والفوائد التي تحصل عليها من القروض والسلف التي تمنحها لعملائها ، أما البنوك الإسلامية فأما تطبق شريعة الله في المعاملات المالية التي تحرم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً ، حيث تطبق البنوك الإسلامية في معاملاتها أساليب تمويل إسلامية أخرى مثل مبدأ المشاركة وقاعدة الغنم بالغرم ومبدأ المضاربة ، ويتم تطبيق هذه المبادئ في جميع المعاملات سواء المتعلقة منها بتجميع المدخرات أو استخدام وتوظيف هذه المدخرات (2) .

على الرغم من وجود تشابه بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في طبيعة الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء وفي توفير التمويل اللازم للمشروعات ، إلا أن جوهر وأسلوب العمل لأداء هذه الوظائف يختلف في البنوك الإسلامية عنه في البنوك الأخرى ، فالبنوك الإسلامية تتجنب تقديم أي خدمة مصرفية تتضمن التعامل بالربا أي الفائدة ، مثل رفض البنك الإسلامي تلقي الاكتتابات في السندات ، أو تحصيل كوبونات السندات أو استثمار أموال البنك والمودعين في سندات أو أي أوراق مالية محدد لها عائد ثابت (3) .

وتقوم البنوك الإسلامية بالعديد من الوظائف في الاقتصاد المعاصر ، حيث تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمارات، وهناك نوعين من الاستثمارات النوع الأول هو الاستثمارات المباشرة حيث تقوم البنوك الإسلامية بإنشاء المشروعات الاقتصادية التي يحتاجها المجتمع والحصول على الربح الناتج من هذه المشروعات التي تتفق وإحكام الشريعة الإسلامية ، والنوع الثاني من الاستثمارات هو الاستثمارات غير المباشرة حيث تقوم البنوك الإسلامية بالمساهمة مع آخرين في إقامة وتأسيس المشروعات التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية واقتسام الأرباح والخسائر مع الشركاء الآخرين (4) .

مشكلة البحث:

لكي تقوم البنوك الإسلامية بدورها التنموي المنشود يجب تحديث تلك البنوك لكي تقوم بدورها المنشود في تمويل التنمية في مصر ، ويجب تنمية مواردها المالية وتحديث سياسات توظيف الأموال في تلك البنوك وتطوير أساليب إدارة تلك البنوك.

لكي تقوم البنوك الإسلامية بدورها المنشود في التنمية تقوم بتجميع المدخرات في شكل ودائع استثمارية ثم يقوم بتوظيف أموال المودعين في عمليات توظيف باستخدام أساليب التمويل الإسلامية من مشاركات ومراجحات تجارية وإنتاجية ومضاربات ، بالإضافة إلى أساليب الاستثمار المباشر، ويتم توزيع الأرباح الناتجة عن عمليات التوظيف والاستثمار المباشر بين البنك وأصحاب الودائع الاستثمارية ، وبذلك يعتبر البنك الإسلامي بنك استثماري حيث يختلف البنك الإسلامي عن البنك التقليدي الذي يقوم بدور الوسيط المالي بين المودع (الدائن) والمقترض (المدين) ، حيث يعتمد البنك التقليدي على الفرق بين الفائدة المدبنة والفائدة الدائنة لتحقيق الأرباح .

وعندما تقوم البنوك الإسلامية بدورها التنموي في تعبئة المدخرات وتوظيفها لخدمة المجتمع تتعرض للعديد من المشاكل المرتبطة بعملية تعبئة المدخرات وتنمية الموارد المالية كما تتعرض لمخاطر توظيف تلك الأموال .

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- 1) تحديد مدى كفاءة البنوك الإسلامية في توظيف الأموال ودراسة المشاكل المرتبطة بتوظيف الأموال واقتراح الحلول الملائمة لها .
- 2) تحديد مدى كفاءة البنوك الإسلامية في تعبئة المدخرات ودراسة المشاكل المرتبطة بتنمية الموارد المالية لتلك البنوك واقتراح الحلول الملائمة لها
- 3) تقييم كفاءة بنك فيصل الإسلامي المصري، وذلك من خلال إستخدام مؤشرات السيولة والربحية ومؤشرات توظيف الموارد المالية ومؤشرات ملائمة حقوق الملكية ، والكشف عن عمليات التوظيف المتعثرة ودرجة تأثيرها على أداء البنك ونتائج أعماله.

فروض البحث:

تنقسم فروض هذا البحث إلى الفروض التالية:

- الفرض الأول: لا يوجد لدى البنوك الإسلامية مشاكل في تنمية مواردها المالية تؤثر على توظيف أموالها.
- الفرض الثاني: لا يوجد لدى البنوك الإسلامية إختلال في هيكلها التمويلية يؤثر على توظيف أموالها.
- الفرض الثالث: لا يوجد لدى البنوك الإسلامية عمليات توظيف متعثرة تؤثر على أداء تلك البنوك ونتائج أعمالها .

منهج وأسلوب البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ووصف خصائص وأبعاد مشكلة البحث، ويستخدم البحث الأسلوب الاستقرائي لتقييم كفاءة البنوك الإسلامية في مصر ،

ويعتمد البحث على تجميع البيانات والمعلومات اللازمة لخدمة أغراض البحث ، وتنظيم هذه البيانات والمعلومات وتحليلها بالإستعانة بالكتب والمراجع والدوريات التي تناولت أبعاد المشكلة والعوامل المؤثرة فيها، وبالتالي إستنتاج النتائج والوصول إلى التوصيات.

كما يعتمد البحث على الدراسة التطبيقية لتقييم كفاءة بنك فيصل الإسلامي المصري من خلال إستخدام العديد من المؤشرات للتعرف على المشاكل التي يتعرض لها بنك فيصل عند قيامه بتنمية موارده المالية ، بالإضافة إلى التعرف على الهيكل التمويلي للبنك والكشف عن المشاكل المرتبطة بتوظيف الأموال في بنك فيصل .

إطار البحث:

يتناول المبحث الأول مصادر الأموال في البنوك الإسلامية بهدف التعرف على البدائل الإسلامية لتجميع وتعبئة المدخرات ، ومناقشة واقتراح أسس تنمية الموارد المالية في البنوك الإسلامية.

يتناول المبحث الثاني توظيف الأموال في البنوك الإسلامية بهدف التعرف على أساليب التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية من مشاركات ومضاربات ومراجعات ومناقشة مشاكل توظيف الأموال في البنوك الإسلامية واقتراح الحلول الملائمة لها .

يتناول المبحث الثالث تقييم كفاءة بنك فيصل الإسلامي المصري بهدف التعرف على مؤشرات السيولة والربحية ومؤشرات ملائمة حقوق الملكية ومؤشرات توظيف الموارد المالية والكشف عن عمليات التوظيف المتعثرة ووسائل الحد من الآثار السلبية لتلك المشكلة .

المبحث الأول

مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

بعد رسوخ أقدام البنوك الإسلامية وازدياد نشاطها وتنوعه واتساع نطاقها ، فقد بات الأمر يتطلب تطوير أدوات مالية جديدة تناسب إحتياجات هذا النشاط وتعمل على نمو البنوك الإسلامية ، ويجب مراعاة أن البنوك الإسلامية بطبيعتها بنوك متعددة الأغراض ، ويجب أن تقوم على خدمة الأنشطة الإنتاجية جارية كانت أو استثمارية ، وان كان الجانب الأكبر من نشاطها خلال الفترة الماضية قد إتجه نحو الأجل القصير والمتوسط لحدثة نشأتها ، فان الأدوات المالية الإسلامية المقترحة يتعين أن تكون ذا طابع متوسط وطويل الأجل لتحقيق استقرار مناسب في موارد البنوك ولتتمشى نمط مواردها مع طبيعة النشاط التنموي المستهدف .

إن هيكل موارد البنك الإسلامي يختلف عن البنك التقليدي سواء من حيث نوعية الودائع أو من حيث علاقة المودع بالبنك الإسلامي ، فتمثل الحسابات الجارية نسبة ضئيلة من إجمالي الموارد ، كما أن علاقة البنك بالمودعين ليست علاقة مقرض ومقترض كما هو الحال في البنوك التقليدية ، وإنما هي علاقة تقوم على أساس عقد المضاربة ، وبالتالي تعتبر يد البنك الإسلامي على هذه الأموال هي يد أمانة وليست يد ضمان ، ويكون المودع مشاركا للبنك في الربح والخسارة حسب النسبة المتفق عليها ، ويسمى هذا بنظام المشاركة في الربح والخسارة^(v) .

أولاً : الموارد الذاتية في البنوك الإسلامية

تنقسم مصادر التمويل الذاتية في البنوك الإسلامية إلى البنود التالية :

1) رأس المال حيث تعتمد البنوك الإسلامية أساساً على رأسمالها الذي تقوم بإستثماره إستثماراً مباشراً في المشروعات الإنتاجية وذات العائد الاجتماعي والمادي ، ويلاحظ انه في البنك الإسلامي يشترط أن تكون أنصبة المؤسسين حاضرة ومدفوعة بالكامل طبقاً لقواعد الفقه الإسلامي^(vi) .

2) الاحتياطيات والمخصصات التي يحتفظ بها البنك الإسلامي بين ما هو محدد بقوة القانون مثل الاحتياطي العام أما المخصصات فبخلاف ما تحتفظ به البنوك عادة من مخصصات مثل مخصصات الإهلاك يحتفظ البنك الإسلامي بمخصصات لمواجهة مخاطر المضاربات ، ويلاحظ أنها تعد في هذه الحالة حقاً لأصحاب ودائع الاستثمار والبنك معاً ، وذلك بعكس المخصصات التي يكونها البنك التقليدي^(vii) .

3) الأرباح المحتجزة التي يحتفظ بها البنك الإسلامي ، ويلاحظ أن احتفاظ البنك الإسلامي للأرباح سواء بغرض تكوين مخصصات أو احتياطيات لا يتعارض و أحكام الشريعة الإسلامية ، فان البنك يعبثاره مضارباً مشتركاً ضامناً لسلامة رؤوس الأموال المستثمرة يجب عليه أن يجنب جزءاً معيناً من الربح لمواجهة حالات الخسارة التي يمكن أن تحدث في أحد السنين^(viii) .

ثانياً : الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية

تعتبر الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية نوع من أنواع المضاربة ، والأطراف الداخلة في هذه المضاربة ثلاثة أطراف ، الطرف الأول هو المودع صاحب المال أو الشريك بماله ، والطرف الثاني هو المضارب الشريك بعمله (عميل البنك) ، والطرف الثالث هو البنك بوصفه وسيطاً بين المودعين (أصحاب المال) والمضاربين الشركاء بعملهم وهم عملاء البنك ، وعندما تتوافر شروط الوكالة بالنسبة للمودعين والمضاربين يقوم البنك بدوره كوسيط في المضاربات ، وعلى البنك الإسلامي أن يعمل جاهداً على إيجاد المضاربة الناجحة ولا يجوز له تأجيل توظيف الودائع الاستثمارية التي يتسلمها من المودعين في المضاربات قاصداً في ذلك الحصول على سيولة نقدية في خزائن البنك^(ix) .

وتزداد الأهمية النسبية للودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية حيث يقوم البنك الإسلامي بتوظيف أموال المودعين في المضاربات بنفسه أو المشاركة مع آخرين ويحقق البنك الأرباح نتيجة لذلك ، ثم يقوم في نهاية كل مدة بتوزيع العائد المستحق لأصحاب الودائع الاستثمارية ، طبقا لما حققه البنك من أرباح بعد خصم المصاريف الإدارية التي يتحملها البنك في سبيل توظيف أموال المودعين في المضاربات ، وهذا العائد غير محدد القيمة ولكنه يتحدد بنسبة مئوية من الأرباح وفي حالة الخسارة فان البنك لا يضمن رد قيمتها بالكامل ولكن يشارك المودع في الخسارة (x).

ومن الجدير بالذكر أن البنوك الإسلامية تتفق مع البنوك التقليدية في أن أصحاب الودائع لا يشتركون في إدارة أموال البنك إلا أن البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك الأخرى إختلافا جذريا في الأمور التالية (xi) :

- 1) أصحاب الودائع شركاء مع البنك وليسوا دائنين له وان كانوا لا يشتركون في إدارة الأموال السائلة النقدية لدى البنك التي تخضع لزكاة النقود بمعدل 2.5% ، لذلك فإن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية المملوكة للبنك الإسلامي تكلفه سنويا زكاة النقود .
- 2) يلتزم البنك الإسلامي باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة الودائع وذلك من خلال تكوين مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل ودعم المركز المالي قبل تحديد صافي الربح القابل للتوزيع.
- 3) عدم اعتماد البنك الإسلامي على ودائع عملائه في تمويل إستثماراته طويلة الأجل نظرا لان هذه الودائع تميل إلى النوع قصير الأجل .

ثالثا : تنمية الموارد المالية في البنوك الإسلامية

تشير دراسة هيكل الودائع لدى البنوك الإسلامية إلى ارتفاع نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع ، وهذا دليل على نجاح فكرة البنوك الإسلامية في بث فكرة الودائع الاستثمارية التي تشارك في الربح والخسارة كبديل للوديعة النقدية الآجلة التي تتلقى الفائدة ، إلا أن هناك قيود على الاستخدام الأمثل لهذه الودائع في العمليات الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل ، القيد الأول يتمثل في احتمال السحب من هذه الودائع وهذا الأمر سمحت به البنوك الإسلامية في غمرة تنافسها مع البنوك التقليدية ، أما القيد الثاني فيتمثل في تفضيل

البنوك الإسلامية توظف أموالها في عمليات إستثمارية منخفضة المخاطر وهذا يعني قبول معدلات عادية من الربح ، بدلا من توظيف أموالها في عمليات إستثمارية طويلة الأجل يمكن أن تدر عليها أرباحا غير عادية ، وكان من الممكن أيضا أن تتسبب في خسائر كبيرة. (xii)

ويمكن حصر أهم الصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية في مصر ، في مجال تنمية الموارد المالية في الأمور التالية : (xiii)

- 1) ضعف الوعي المصرفي الإسلامي لدى شريحة كبيرة من المجتمع ، وصدور فتاوى رسمية بشرعية معاملات البنوك التقليدية ، مما يعد اتجاها مضادا للميزة التنافسية لدى البنوك الإسلامية ، والتي تعمل وفقا لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية .
- 2) تقديم البنوك التجارية التقليدية لأوعية إدخارية متوسطة وطويلة الأجل وبعائد ثابت مرتفع يجذب شريحة كبيرة من المدخرين الذين لا يلتفتون إلى مدى شرعية هذا العائد من عدمه ، وكذلك وجود أدوات ادخار حكومية تتمثل في شهادات إستثمار تصدرها الدولة بعائد مميز وتحظى بثقة كبيرة من المدخرين .
- 3) سيطرة عدد محدود من بنوك القطاع العام على السوق المصرفية لسنوات عديدة ساعد على إستحواذ تلك البنوك على النصيب الأكبر من التعامل بحكم الإنتشار الجغرافي لفروع هذه البنوك في أنحاء البلاد ، وتأثير الصورة الذهنية لدى جمهور المتعاملين بأن بنوك القطاع العام هي بنوك حكومية مما يجعل الحكومة ضامنة لها في حالة حدوث أي حادث عارض يواجهها .
- 4) تعاني البنوك الإسلامية من عدم توافر الكوادر والعناصر البشرية المؤثرة والمتفهمة لطبيعة نشاط البنك الإسلامي ، حيث تحتاج هذه البنوك إلى كفاءات بشرية مدربة على العمل المصرفي من ناحية ، ومزوده بما يلزم من المعرفة بالقواعد الشرعية من ناحية أخرى .
- 5) حاجة البنوك الإسلامية إلى وجود سوق مالية إسلامية ، والى تطوير أدوات مالية إسلامية مما يساعد على مواجهة متطلبات السيولة ، خاصة قصيرة الأجل ، وكذلك الحاجة إلى تطوير أدوات مالية متوسطة و طويلة الأجل وهذا يقلل من الاعتماد على صيغة المراجعة في التمويل .

وهناك العديد من الأدوات المالية الإسلامية التي يمكن للبنوك الإسلامية استحداثها لتنمية مواردها المالية مثل شهادات الاستثمار الإسلامية وشهادات الإيداع الإسلامية :

1 - شهادات الإيداع الإسلامية

تعتبر شهادات الإيداع الإسلامية من أهم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية ويتم إصدارها على النحو التالي :

1) تصدر هذه الشهادات إسمية وبفئات محددة ولفترة زمنية محددة (ثلاث أو خمس سنوات مثلا) .

2) تصدر هذه الشهادات بواسطة وباسم بنك واحد وتكون حصيلتها وعاء على شكل سلة أو صندوق يضم مشتري الشهادات باعتبارهم شركاء في السلة أو الصندوق ، ويجوز للبنك المصدر الاكتتاب في الشهادات المصدرة من موارده المالية .

3) يعمل البنك مصدر الشهادات على تخصيص حصيلتها لتمويل مجموعة عمليات استثمارية متنوعة ، حيث تستهدف السياسة الاستثمارية للبنك الإسلامي تنويع وتوزيع مخاطر الاستثمار ، ويشترط أن تكون هذه العمليات الاستثمارية مستقلة عن المجمع العام لعمليات الاستثمار في البنك

4) يكون دور البنك مصدر الشهادات هو دور المضارب في حصيلة الشهادات وذلك مقابل نسبة من الربح تحدد مسبقا عند الإصدار ، على انه وفقا لأحكام المضاربة الشرعية في حالة الخسارة لا يستحق للبنك أي عائد مقابل الإدارة ، وما يتبقى من أرباح بعد إقطاع نصيب البنك كمضارب يوزع على جميع أصحاب الشهادات كل نسبة ما يملك .

5) لإضفاء السيولة على هذه الشهادات إلى أن يتم تسجيلها في أسواق مالية منظمة فإنه يمكن للبنك وضع نظام لتسييلها .

2 - شهادات الاستثمار الإسلامية

تعتبر شهادات الاستثمار الإسلامية من أهم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية وتقوم البنوك الإسلامية بإصدار هذه الشهادات على النحو التالي :

1) يسبق إصدار هذا النوع من الشهادات إعداد دراسة جدوى كاملة عن مشروع يروج البنك الإسلامي لتمويله ، مثل إنشاء مجمع سكني بقصد بيع وحداته أو تخطيط مساحة من الأرض بقصد تقسيمها وبيعها بعد تخطيطها

2) في ضوء ما يتحدد من حجم التمويل المطلوب يدعو البنك إلى الاككتاب في شهادات استثمار تُخصص حصيلتها فقط لهذا المشروع بذاته ، وتكون دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع متاحة لكل من يرغب في الاككتاب .

3) يكون الحد الأقصى لإصدار الشهادات لهذا المشروع بذاته هو حجم التمويل المطلوب له ويكون البنك مصدر الشهادات ملتزما بالاككتاب في حالة إككتاب الغير في هذه الشهادات ، كما يكون البنك مدير التمويل المسئول عن المشروع .

المبحث الثاني

توظيف الأموال في البنوك الإسلامية

إذا كان الفرق بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة هو الركنة التي تعتمد عليها البنوك عادة في تحقيق أرباحها ، فإن البنك الإسلامي الذي لا يتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً يعتبر الاستثمار بالمشاركة مصدره الرئيسي لتحقيق الربح ، ومن خلال عمليات التوظيف والاستثمار الناجحة يستطيع البنك أن يحيا وينمو بدون الفوائد ويستطيع الاستمرار ، وحذف الفائدة من معاملات البنك تلقي عليه عبا في أساليب الاستثمار ووسائله ، ولكنها في نفس الوقت تعطي الاستثمار معناه الحقيقي وقيمه العظمى في تنمية المجتمع ، ولذا ينبغي على البنك الإسلامي إختيار أفضل المشروعات ، وأن تمتد دراسته الدقيقة إلى المجالات المختلفة (xiv)

تشير دراسة هيكل التوظيف في البنوك الإسلامية إلى إرتفاع أرصدة حسابات التوظيف المختلفة بصورة شبه مستمرة ، مما يدل بصفة عامة على نجاح البنوك الإسلامية في فتح قنوات جديدة لتوظيف الأموال على أسس إسلامية ، ومع ذلك تواجه بعض البنوك الإسلامية مشكلة فائض السيولة النقدية ، وهناك ثلاث أسباب لهذه المشكلة السبب الأول هم عدم قدرة البنوك الإسلامية على التوسع في إستخدام مواردها في القنوات الاستثمارية بالأساليب الشرعية في ظل المناخ العام الذي تعمل فيه تلك البنوك ، والسبب الثاني هو إستمرار تدفق الودائع الجديدة على هذه البنوك بسبب إقبال الجمهور على التعامل معها ، والسبب الثالث هو إرتفاع نسبة الموارد المالية قصيرة الأجل لدى البنوك الإسلامية الأمر الذي يفرض على هذه البنوك توظيف أموالها في استخدامات قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الإسلامية في بعض الأحوال. (xv)

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية أنشئت لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، وأهداف البنوك الإسلامية ليست تعظيم الربح أو تعظيم الثروة كما هي في المنهج الرأسمالي ، ولا هي تعظيم المصالح المادية للجماعة والتضحية بمصلحة الفرد كما في المنهج الاشتراكي ، ولكن تحقيق التوازن بين الربح أو المصلحة المادية وبين التنمية الاجتماعية

والروحية والأخلاقية ، وتوازن بين مصالح أصحاب الأموال أو الودائع بين مصالح الجماعة ، وتوازن بين الحاضر والمستقبل. (xvi)

أولا : التوظيف في عمليات المشاركة

من أهم البدائل الشرعية لنظام الإقراض بالفائدة السائدة في البنوك التجارية قيام البنوك الإسلامية بتوظيف أموالها في عمليات المشاركات ، حيث تعتمد تلك العمليات على المشاركة في المخاطر حيث يقوم البنك بمشاركة عملائه في العمليات التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو الأنشطة الحرفية ، وتدور العلاقة بين البنك الإسلامي والعميل في إطار المشاركة بين الطرفين في التمويل وفي الإدارة وفي الإرباح وليس في إطار علاقة الدائن بالمدين التي تحكم العلاقة بين المقترض والبنك التقليدي .

ويتوقف عائد المشاركات على ما تسفر عنه نتيجة عملية المشاركة بين الطرفين من ربح أو خسارة، ويتم توزيع الإرباح طبقا لما يتم الاتفاق عليه في عقد المشاركة على أساس احتساب نسبة من صافي الربح مقابل الإدارة والعمل ، ويوزع الباقي بنسبة حصة كل منهما من رأس مال المشاركة ، وقد تكون هذه المشاركات متناقضة تنتهي بتمليك العميل للمشروع كاملا ، وقد أعدت نماذج وصيغ لعقود المشاركات راجعتها وأقرتها هيئات الرقابة الشرعية في هذه البنوك في إطار أحكام الشريعة الإسلامية. (xvii)

كما أن نظام المشاركة يحقق عددا من المصالح للفرد وللمجتمع يمكن حصرها فيما يلي: (xviii)

- 1) مشاركة البنك الإسلامي لعملائه في نشاطهم الإنتاجي مدعاة لان يجند البنك خبرته الفنية في البحث عن أفضل مجالات الاستثمار والبحث عن أرشد الأساليب ، وبذلك يتعاون رأس المال وخبرة العمل في التنمية الاقتصادية ، ويتفق هذا تماما مع التوجيهات الإسلامية من حيث الحفاظ على رأس مال المجتمع وحسن إستخدامه.
- 2) صاحب المال الذي يودع ماله في بنك إسلامي يوظف أمواله على أساس المشاركة سوف يحصل على الربح العادل الذي يتناسب مع الدور الفعلي الذي أداة ماله في التنمية الاقتصادية ، وفي ذلك تشجيع للمسلمين على إيداع أموالهم لدى البنوك الإسلامية وتوظيف الأموال بواسطة تلك البنوك

- 3) في تطبيق مبدأ المشاركة تحرير للفرد من نزعة السلبية التي يتسم بها المودع الذي يودع أمواله إنتظاراً للفائدة .
- 4) عدم إعتداد البنك الإسلامي على الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة مدعاة لتنشيط عمليات التنمية في المجتمع ، حيث تقوم البنوك الإسلامية بتجنيد كل طاقتها وإمكاناتها الفنية في إستخدام الأموال التي لديها في مشروعات إنتاجية .
- 5) يكفل نظام المشاركة النهوض باقتصاديات المجتمعات الإسلامية ، وذلك لأن البنوك الإسلامية حين توظف أموالها في عمليات المشاركات سوف لا تنظر إلى الفائدة على أنها المؤشر الأساسي لتحديد الكفاية الحدية لرأس المال ولتوجيه الاستثماري دائما ، وإنما سوف يكون مؤشرها الأساسي هو الربح الحلال ، بجانب الاعتبارات الاجتماعية مثل العمالة وإحتياجات المجتمع ورفاهيته .
- 6) في إلتزام البنوك الإسلامية بمبدأ المشاركة تمكينا لها من القدرة على التكيف والتلاؤم المستمر مع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني ، كما يصبح كل من البنك وعمالته قادرين على مواجهة الأزمات بصلاية وقادرين على عدم التأثر بها .
- 7) في المشاركة عدالة في توزيع العائد بما يسهم في عدم تراكم الثروة تراكما مخلا ، كما يحول دون إهدار الطاقات البشرية الإنتاجية من ناحية أخرى .

ثانيا : التوظيف في عمليات المضاربة

تقوم البنوك الإسلامية بتوظيف أموالها في عمليات المضاربة على أساس تقديم المال من جانب رب المال (الشريك بماله) ويقدم العمل والجهد من جانب المضارب (الشريك بعمله) ويقوم المضارب بالتوظيف والاستثمار في إطار ما يتم الاتفاق عليه مع رب المال بما أحل الله وما يرزق الله به من ربح ، يكون بينهما بالنسبة التي يحددها طرفا المضاربة على أن تكون نسبة معلومة في الربح ، أما الخسارة فألما على رب المال ما لم يثبت أن المضارب قصر أو خالف شروط المضاربة في هذه الحالة يضمن الخسارة ، قد تكون هذه المضاربة مطلقة أو عامة يفوض فيه المضارب باختيار ودراسة مجالات التوظيف والاستثمار باعتباره ذي خبرة في هذا المجال ، كما أن هناك أسلوبا آخر للمضاربة وهي المضاربة المقيدة الخاصة حيث يفوض رب المال المضارب بالتوظيف والاستثمار في نشاط محدد أو مشروع معين. (xix)

ويعتبر عميل البنك مضارب لأنه يقوم بالاتجار في المال الذي حصل عليه من البنك (رب المال) في مشروعات تجارية أو صناعية أو خدمية ، وما يرزق الله به من ربح يتم إقتسامه بين البنك (رب المال) ما لم يثبت أن عميل البنك (المضارب) قد قصر أو أهمل في إستخدام المال أو خالف شرطا من شروط عقد المضاربة وفي هذه الحالة يتحمل عميل البنك (المضارب) جزء من الخسارة. (xx)

يعتبر عقد المضاربة عقد مشاركة بين البنك (رب المال و الشريك بماله) والمضارب (عميل البنك الشريك بعمله وجهده) ويشترط لصحة عقد المضاربة الشروط التالية: (xxi)

1) أن يكون رأس المال نقدا فلا تصح المضاربة إذا كان رأس المال من العروض أو العقار عند جمهور الفقهاء .

2) أن يكون رأس المال معلوم المقدار لان جهالته تؤدي إلى جهالة تقضي إلى المنازعة التي تفسد العقد .

3) أن يكون رأس المال عينا لا دينا في ذمة المضارب لان ما في ذمة المضارب لا تتحول وتعود أمانة .

4) تسليم رأس المال إلى المضارب لأنه أمانه فلا يصح إلا بالتسليم كالوديعة فلو اشترط بقاء يد المالك على المال فسدت المضاربة .

5) أن يكون الربح مقدارا معلوما لان جهالة الربح (المعقود عليه) توجب فساد العقد لذلك يشترط أن تكون حصة الربح شائعة لكل من المضارب الشريك بعمله والبنك الشريك بماله، لان اشتراط مقدار معين مخالف لمقتضى العقد .

6) أن لا يضيق البنك (صاحب المال) على المضارب الشريك بعمله يتعين شيء نادر فلو فعل ذلك فان المضاربة فاسدة .

7) يجوز للبنك (صاحب المال) أن يشترط على المضارب الشريك بعمله أن لا يسافر بالمال ولا يتجر منه إلا في بلد معينة أو في نوع معين .

ثالثا : التوظيف في عمليات المرابحة

بيع المرابحة هو احد أشكال البيوع الشرعية حيث يطلب العميل من البنك شراء سلعة معينة لصالحه ويحدد جميع أوصافها ومواعيد توريدها ، ويتم تحديد التكلفة الكلية للسلعة تفصيلا

من ثمن الشراء ورسوم جهركية ومصاريف ، ويتفق الطرفان على نسبة معينة من الربح تضاف إلى التكلفة الكلية للسلعة للوصول إلى سعر البيع ، كما يتفق الطرفان على مكان وشروط تسليم السلعة المبيعة ، وطريقة سداد القيمة للبنك. (xxii)

يعتبر بيع المراجعة أحد أشكال التوظيف الإسلامي وله حالتين ، الحالة الأولى تسمى الوكالة بالشراء مقابل أجر مُعَيَّن ، وذلك بان يطلب العميل من البنك شراء سلعة معينة يحدد مواصفاتها وسعرها ويدفع إلى البنك ذلك السعر مضافا إليه أجر معين مقابل قيام البنك بذلك العمل ، أما الحالة الثانية فتسمى الوعد من عميل البنك بالشراء مع وعد آخر من البنك بإتمام هذا البيع بعد الشراء وذلك بان يطلب العميل من البنك شراء سلعة معينة ويحدد مع البنك الثمن وكذلك الثمن الذي سيتم الشراء به للتعامل مع البنك بعد إضافة الربح الذي يتفق عليه بين العميل والبنك. (xxiii)

يبدأ بيع المراجعة في البنوك الإسلامية من عند صاحب الحاجة (عميل البنك) الذي يطلب من البنك شراء سلعة معينة وذلك في مقابل وعد طالب الشراء بشراء السلعة التي يطلبها من البنك بما يقوم عليه من تكلفة من الربح المتفق عليه. (xxiv)

ويمكن تعريف بيع المراجعة بأنه عقد بين البنك الإسلامي وأحد عملاء البنك حيث يلتزم فيه البنك بتنفيذ طلب العميل بشراء سلعة معينة في مقابل إلتزام العميل بتنفيذ وعده للبنك بشراء السلعة التي طلبها من البنك بسعر التكلفة مضافا إليه الربح المتفق عليه مع البنك عند الابتداء.

ويعتبر عقد المراجعة عقد مشروع إذا توافرت فيه الضوابط الشرعية التالية: (xxv)

- 1) يجوز للبنك والعميل أن يتفقا على الإلتزام بالوعد في الشراء والبيع .
- 2) يجب على البنك أن يمتلك السلعة محل المراجعة ملكية حقيقية قبل بيعها .
- 3) يجب على البنك أن يقبض السلعة ويحوزها حيازة معلنة قبل بيعها .
- 4) يجب العلم بالثمن والربح وتحديد الثمن الأصلي للسلعة والمصروفات التي أنفقتها البنك للحصول على السلعة .
- 5) يجوز للبنك اخذ الضمانات الكافية المشروعة التي يراها مناسبة وملائمة لحفظ حقه وسداد الثمن .

- 6) لا يجوز للبنك تقاضي تعويض مالي مقابل تأخر العميل في سداد ما عليه من أقساط
- 7) لا يجوز التأمين على السلعة لصالح البنك إلا عند الضرورة .
- 8) أن يلتزم البنك في عمليات المراجعة بأحكام الشريعة الإسلامية ، على أن يكون هيئة الرقابة الشرعية بالبنك الصلاحية الكاملة لضبط المعاملات بما يتفق والشريعة الإسلامية

تستخدم البنوك الإسلامية أسلوب التمويل بالمراجعة ، حيث يطلب عميل البنك الإسلامي من البنك شراء سلعة معينة بمواصفات محددة ، على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة بنظام المراجعة وذلك بالربح المتفق عليه ، ويسدد العميل الثمن للبنك على دفعات أو أقساط ويعرف هذا النظام بنظام بيع المراجعة للأمر بالشراء ، ويتم تنفيذ عملية المراجعة على ثلاث خطوات ، الخطوة الأولى هي وعد العميل بشراء السلعة من البنك بنظام المراجعة ، والخطوة الثانية هي قيام البنك بشراء السلعة المطلوبة بالمواصفات المحددة من عميل البنك ، والخطوة الثالثة هي شراء العميل السلعة التي طلبها من البنك بنظام المراجعة السابق الإشارة إليه.

(xxvi)

رابعا : التوظيف باستخدام عقود السلم

كان العرب في الجاهلية يمارسون بيع السلم وهو عقد بيع مع تسليف الثمن ، وعندما هاجر رسول الله (ص) إلى المدينة وجد الناس يسلفون في التمر عامين أو ثلاثة فقال من سلف في تمر يُسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وإلى أجل معلوم (رواه البخاري). (xxvii)

إذا كان المنتجون في حاجة إلى الأموال فإنهم يلجئون إلى بيع منتجاتهم عن طريق عقد السلم وهو نظام للبيع مع تسليف الثمن ، حيث يدفع المشتري ثمن البضاعة في الحال (دفع مسبق) مع استلام البضاعة في الأجل المحدد ، وفي هذه العملية يحقق المشتري الأرباح حيث يكون ثمن البيع منخفضا نسبيا لصالح المشتري. (xxviii)

ويمكن للبنوك الإسلامية توظيف أموالها باستخدام عقود السلم وهي عقود بيع المنتجات مع تسليف الثمن ، حيث يقوم البنك بتسليف المنتجين ثمن منتجاتهم في الحال (دفع مسبق) مع إستلام المنتجات في الأجل المحدد ، وفي هذه العملية يحقق البنك (مشتري المنتجات) أرباح

مشروعة ، وهذا يجعلنا أمام عقد بيع مع تسليف الثمن مقابل إستلام منتجات في المستقبل ، وفي هذا العقد يقوم البنك بتسليف المنتجين المال على أن يتم السداد في شكل منتجات ، وهذه الوسيلة التمويلية مفيدة للمنتج وللبنك حيث يحتاج المنتج إلى تمويل موسمي ويكونه قادر على الوفاء بتعهدده وتسليم المنتجات في الوقت المتفق عليه ، وهذه الوسيلة مفيدة أيضا للبنك الذي يسلف الأموال إلى المنتجين ويحقق ربح مشروع بعد بيع المنتجات التي حصل عليها من هذا الطريق .

يعتبر عقد السلم من أهم العقود الشرعية التي يمكن تطبيقها في البنوك الإسلامية ، حيث تستطيع البنوك الإسلامية تقديم الأموال للمشروعات الإنتاجية مقابل الحصول على منتجات تلك المشروعات في تاريخ لاحق ، ويمكن للمشروعات الإنتاجية أن تعرض على البنك الإسلامي بيع منتجاتها للبنك باستخدام عقد السلم على أن يكون التسليم بعد فترة زمنية يتم تحديدها ، ويقوم البنك بتسليم ثمن المنتجات إلى العميل ويكون ثمن هذه المنتجات أقل من الثمن الحاضر وبذلك يستطيع البنك تحقيق أرباح^(xxix).

خامسا : القروض والسلفيات في البنوك الإسلامية

القرض في الشريعة الإسلامية هو ما يعطي للغير من المال ليرده مرة أخرى دون زيادة على أصله، والزيادة على أصل القرض هي الربا المحرم شرعا ، وعلى ضوء ذلك فإن نشاط البنوك الإسلامية في مجال الاستثمار والعمليات التجارية لا يقوم على الإقراض أو الاقتراض ، وإنما يقوم على أساس المشاركات التجارية أو المضاربات الشرعية أو عمليات البيع بالمراجحة أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات ، وقد يكون البنك هو رب المال وقد يكون هو المضارب ، أما القروض التي يقدمها البنك الإسلامي فهي قروض حسنة لا تجر نفعاً ، ومن ثم لا يكون علاقة البنك الإسلامي بالعميل علاقة الدائن بالمدين ، وإنما تقوم على المشاركة في الإرباح والخسائر .

سادسا : الاستثمار المباشر في البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بتوظيف أموالها بنظام الاستثمار المباشر ، وقد تكون المشاركة في عملية معينة أو نشاط معين يحدد طبقا للتعاقد الذي يحدد هذا التعامل ، ومن المعلوم أن هذه

العمليات التي أجازتها الشريعة الإسلامية وعقودها تتم بعد فحص عملياتها علميا وفنيا ، مع أخذ الضمانات اللازمة لحسن تنفيذ التعاقدات التي تتم بين الأطراف المختلفة .

وتقوم البنوك الإسلامية بتوظيف أموالها عن طريق الدخول كمساهم في رؤوس أموال مشروعات طويلة الأجل أو متوسطة الأجل تجارية أو صناعية أو زراعية أو خدمية ، وتكون مساهمة البنك في هذه المشروعات بتقديم حصة في رأس المال ، كما تقوم هذه البنوك بتأسيس الشركات بعد إعداد دراسات جدوى إقتصادية وبعد التأكد من سلامة جدواها الاقتصادية ، وقد تقوم البنوك الإسلامية بالاشتراك مع الغير في مجالات الأنشطة الاستثمارية المختلفة أو الإدارية مستهدفة إعطاء المثل الأعلى للتنمية الاقتصادية مع مراعاة البعد الاجتماعي في هذه المشروعات .

سابعاً : مخاطر توظيف الأموال في البنوك الإسلامية

يختلف مفهوم المخاطر في البنوك الإسلامية إختلافا جذريا عنه في البنوك التجارية ، حيث تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تقوم بتمويل المخاطر للحصول على الربح الذي يعتبر عائد المخاطرة ، وتعرض البنوك التجارية التقليدية للعديد من المخاطر المالية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة في حين تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر الأعمال. (xxx)

ويمكن تقسيم مخاطر الأعمال في البنوك الإسلامية إلى المخاطر التالية :

- 1) مخاطر مرتبطة بإدارة البنك ومن أهمها عدم وضوح اولويات أهداف البنوك الإسلامية وأسس إتخاذ قرارات التمويل على المستوى المركزي وضعف عملية متابعة عمليات المشاركة والمضاربة والمراجعة رغم أهمية المتابعة في الحد من مخاطر الأعمال .
- 2) مخاطر مرتبطة بعملاء البنوك الإسلامية ومن أهمها عدم خبرة العملاء في المجالات الإدارية والتسويقية والتكنولوجية .
- 3) مخاطر مرتبطة بالظروف الاقتصادية ومن أهمها عدم إستقرار السياسات المالية والاقتصادية وتقلبات السوق .

لمواجهة مخاطر توظيف الأموال في البنوك الإسلامية يقوم البنك الإسلامي بتكوين المخصصات في نهاية كل سنة مالية طبقا لنظام تصنيف الأصول وتكوين المخصصات

الذي أصدره البنك المركزي المصري ، كما تقوم إدارة البنك الإسلامي بمتابعة عمليات المشاركة والمضاربة والمراحة في الأغراض التي منحت لأجلها عمليات التوظيف ، ومتابعة تحصيل عائد عمليات التوظيف ، وتقوم إدارة البنك الإسلامي في سبيل تحقيق هذا الهدف بالاجتماع الدوري بالعملاء لمتابعة تنفيذ العمليات التمويلية للتعرف على مدى تمشي عمليات التوظيف مع نشاط العميل، ومراجعة التكاليف ومعدلات العائد ومراجعة مدة العملية من حيث التزام العميل بعدم تجاوز مدة العملية ، ومتابعة مدى تناسب قيمة العملية مع إمكانيات العميل وقدرته. (xxxi)

المبحث الثالث

تقييم كفاءة بنك فيصل الإسلامي المصري

عندما تسعى البنوك لزيادة أرباحها تتجه في نفس الوقت إلى المحافظة على درجه كافيته من السيولة تكفل لها مقابلة الطلبات العادية للمودعين في أي وقت، ومن هنا تتضح حساسية السياسة المالية في البنوك حيث تضع البنوك في إعتبارها دائماً أن يكون الجزء الأكبر من الودائع التي تلتزم بها تستحق الدفع عند الطلب، ومن الطبيعي أن تتأثر أوجه إستخدام الموارد المالية بعاملتي السيولة والربحية ، وأن تحدد البنوك حجم وهيكل مواردها المالية أو أوجه إستخدام تلك الموارد ودرجة سيولتها ومعدل ربحيتها ، وتعتبر السيولة والربحية والضمان من أهم السياسات المالية التي تسعى البنوك إلى التوفيق بينها. (xxxii)

الهدف من تقييم كفاءة بنك فيصل الإسلامي المصري في مصر هو قياس مؤشرات قياس السيولة في تلك البنوك للتعرف على قدرة بنك فيصل على تحقيق التوازن بين الموارد المالية وأوجه إستخدامها ، وسوف نستخدم المعدل النقدي ومعدل السيولة لقياس السيولة في بنك فيصل الإسلامي المصري ، بالإضافة إلى قياس ملائمة حقوق الملكية للتعرف على مدى التناسب بين حقوق الملكية والمديونية ومقابلة المخاطر، وسوف نستخدم معدل الأصول الخطرة ونسبة حقوق الملكية إلى الودائع لقياس مدى ملائمة حقوق الملكية في بنك فيصل الإسلامي المصري ، بالإضافة إلى قياس مؤشرات توظيف الموارد في بنك فيصل للكشف عن كيفية توزيع الموارد بين النقدية والإستثمارات والقروض والأصول الأخرى، وسوف نستخدم ثلاث معدلات للكشف عن كيفية إستخدام بنك فيصل الإسلامي المصري لموارده المالية وهذه المعدلات هي معدل توظيف الودائع ومعدل توظيف الموارد.

اولاً : مصادر الأموال في بنك فيصل الإسلامي المصري

تنقسم مصادر الأموال في بنك فيصل الإسلامي المصري إلى نوعين من المصادر ، النوع الأول هو الموارد الذاتية التي تتمثل في رأس المال والاحتياطيات والمخصصات ، والنوع الثاني من

مصادر الأموال هو المصادر الخارجية وتشمل الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار وشهادات الادخار والأرصدة المستحقة للبنوك .

ويمكن حصر أهم مصادر الأموال في بنك فيصل الإسلامي المصري فيما يلي:
(xxxiii)

1) الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار وشهادات الادخار، وتعتبر أرصدة تلك الحسابات المصدر الرئيسي للأموال في بنك فيصل الإسلامي المصري.

2) حقوق المساهمين التي تعتبر عنصراً هاماً من مصادر الأموال في بنك فيصل الإسلامي المصري لهذا يهتم البنك بدعمها سنوياً ، وهى تتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات 0

3) المخصصات التي يتم تكوينها مع الأخذ في الاعتبار الضمانات المحصلة من العملاء والمخصصات السابق تكوينها في الأعوام السابقة، ويتم تحديد قيمة المخصصات على ضوء الفحص والدراسة لمواجهة المخاطر الناتجة عن عدم وفاء بعض العملاء بالتزامهم أو بسبب الظروف الاقتصادية ، وتعتبر المخصصات من التكاليف الواجبة الخصم قبل التوصيل لصافي الربح .

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (1) الذي يوضح تطور الموارد المالية المتاحة للتوظيف في بنك فيصل الإسلامي المصري تبين لنا ما يلي :

1) ارتفعت الأوعية الادخارية المتاحة للتوظيف في بنك فيصل الإسلامي المصري من 7.9 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى حوالي 16 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2006 بمعدل نمو سنوي 21% في المتوسط ، كما إرتفعت نسبة الأوعية الادخارية المتاحة للتوظيف إلى الموارد المالية المتاحة للتوظيف في بنك فيصل من 84.4% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 90.4% في نهاية ديسمبر 2006 .

2) إرتفعت حقوق المساهمين في بنك فيصل الإسلامي المصري من حوالي 344 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى 628 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006 بمعدل نمو سنوي 16.5% في المتوسط ، كما إنخفضت نسبة حقوق المساهمين إلى الموارد المتاحة للتوظيف في بنك فيصل من 3.7% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 3.5% في نهاية ديسمبر 2006 .

3) إنخفضت الأرصدة المستحقة للبنوك في بنك فيصل الإسلامي المصري من 652 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى 198 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006 ، كما إنخفضت نسبة الأرصدة المستحقة للبنوك إلى إجمالي الموارد المتاحة للتوظيف في بنك فيصل من 7% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 1% في نهاية ديسمبر 2006.

بملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (10) الذي يوضح درجة تغطية الموارد المالية لمجالات التوظيف في بنك فيصل الإسلامي المصري يتبين لنا ما يلي :

1) ارتفاع حجم الموارد المالية قصيرة ومتوسطة الأجل من حوالي 9 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى حوالي 17 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2006 بمعدل نمو سنوي 18% في المتوسط ، في حين إرتفع حجم التوظيف قصير الأجل من 8.9 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى 24.8 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2006 بمعدل نمو سنوي 13.2% .

2) إرتفعت درجة تغطية الموارد المالية إلى مجالات التوظيف في الأجل القصير والمتوسط من 100.7% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 114.9% في نهاية ديسمبر 2006 .

3) إرتفعت الموارد المالية طويلة الأجل من حوالي 344 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى حوالي 807 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006 بمعدل نمو سنوي 27% في المتوسط ، في حين إرتفعت مجالات التوظيف طويل الأجل من حوالي 407 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى حوالي 3 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2006 بمعدل سنوي 128% في المتوسط .

4) إنخفضت درجة تغطية الموارد إلى مجالات التوظيف في الأجل الطويل من 84.6% في نهاية ديسمبر 2006 إلى 26.8% في نهاية ديسمبر 2006 .

كما سبق يتضح لنا وجود اختلال واضح في درجة تغطية الموارد إلى مجالات التوظيف في الأجل الطويل في بنك فيصل ، ويمكن تصحيح هذا الخلل في هيكل الموارد المالية من خلال تنمية الموارد المالية طويلة الأجل ، حيث بلغت فجوة الموارد طويلة الأجل حوالي 2.2 مليار جنيه مصري في نهاية ديسمبر 2006 .

ويمكن تنمية الموارد المالية لبنك فيصل الإسلامي المصري على النحو التالي:

5) زيادة رأس مال بنك فيصل الإسلامي من 528 مليون جنيه إلى 1500 مليون جنيه على الأقل وطرح الزيادة للاكتتاب العام في سوق الأوراق المالية ، وبذلك ترتفع نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة من 3.7% إلى 8.8% ، كما ترتفع نسبة حقوق الملكية إلى الودائع من 3.6% إلى 8.6% .

6) قيام بنك فيصل الإسلامي المصري بإصدار صكوك التمويل ذات العائد المتغير التي إستحدثها قانون تلقي الأموال وهو القانون رقم 146 لسنة 1988، وهي صكوك إسمية قابلة للتداول في البورصة وذات عائد متغير ولا يجوز لحاملها التدخل في إدارة البنك وهي صكوك قابلة للتحويل إلى أسهم ، ويمكن استهلاك تلك الصكوك قبل أجل إستحقاقها في حالة النص على ذلك عند الإصدار ، وهذه الصكوك ذات عائد متغير يتوقف على نتائج أعمال البنك الذي أصدرها ، وتعتبر هذه الصكوك أداة فعالة لتنمية الموارد المالية للبنوك الإسلامية. (xxxiv)

7) قيام بنك فيصل بإصدار شهادات الإيداع الإسلامية و مدتها 5 سنوات على الأقل ، ويعتبر هذه الشهادات من أهم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية وتعتبر حصة تلك الشهادات وعاء في شكل صندوق يضم مشتري هذه الشهادات من عملاء البنك باعتبارهم شركاء في الصندوق ويتم تخصيص حصة تلك الشهادات لتمويل العمليات الاستثمارية المستقلة عن المجمع العام لعمليات الاستثمار الأخرى في بنك فيصل ، ويعتبر بنك فيصل المصدر لشهادات الإيداع الإسلامية هو المضارب في حصة تلك الشهادات مقابل نسبة من الربح يُحدد مسبقاً عند إصدار الشهادة ، وفي حالة تحقيق خسائر لا يستحق بنك فيصل أي عائد مقابل الإدارة وما يتبقى من أرباح توزع على أصحاب الشهادات كل بنسبة ما يملك ، ويمكن للبنك تحديد شروط تسهيل تلك الشهادات عند إصدارها .

ثانياً : توظيف الأموال في بنك فيصل الإسلامي المصري

يقوم بنك فيصل الإسلامي المصري بتوظيف موارده المالية في العديد من مجالات التوظيف من أهمها عمليات المشاركة والمضاربة والمراجحة بالإضافة إلى الاستثمارات المالية والأرصدة لدى البنوك .

ويمكن حصر أهم مجالات توظيف الأموال في بنك فيصل الإسلامي المصري في المجالات التالية:

1) التوظيف قصير ومتوسط الأجل في بنك فيصل الإسلامي المصري يتكون من المشاركة والمضاربة والمراجحة ، حيث يرتبط نشاط عمليات المراجحة بتمويل عمليات استيراد السلع محل المراجحة وقد تضمن نشاط المشاركات العديد من المشاركات التجارية والمشاركات العقارية. (xxxv)

2) التوظيف طويل الأجل في بنك فيصل الإسلامي المصري يتكون من استثمارات مالية بغرض المتاجرة واستثمارات مالية متاحة للبيع ، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة

وبملاحظة البيانات المتاحة في الجدول رقم (1) الذي يوضح تطور مجالات توظيف الموارد المالية في بنك فيصل الإسلامي المصري يتبين لنا ما يلي :

1) تعتبر عمليات المشاركة والمضاربة والمراجحة من أهم مجالات التوظيف قصير ومتوسط الأجل في بنك فيصل الإسلامي المصري، حيث ارتفعت أرصدها من حوالي 8.3% مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى حوالي 14 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2006 بمعدل نمو سنوي 13.7% في المتوسط ، وقد انخفضت نسبة عمليات المشاركة والمضاربة والمراجحة إلى إجمالي توظيف الأموال في بنك فيصل من 89% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 78.7% في نهاية 2006 .

2) يقوم بنك فيصل الإسلامي المصري بتوظيف أمواله في مجالات طويلة الأجل مثل الاستثمارات المالية والمساهمة في شركات تابعة ، وقد ارتفعت تلك الأرصدة في بنك فيصل من حوالي 407 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى 3016 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006 ، وقد ارتفعت الأهمية النسبية للاستثمارات المالية إلى إجمالي توظيف الأموال في بنك فيصل من 4.4% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 16.9% في نهاية ديسمبر 2006 .

ثالثا : مؤشرات السيولة في بنك فيصل الإسلامي المصري

يقصد بالسيولة مقدرة البنوك على تحقيق التوازن بين مواردها المالية ومجالات توظيف تلك الموارد ، بحيث لا يضيع من البنك فرصة الحصول على أرباح مناسبة في سبيل الاحتفاظ بأصوله سائله، ولا يضحى البنك بالقدر المناسب لسيولة أصوله في سبيل تحقيق أرباح مرتفعة، ومن أهم معدلات قياس السيولة في البنوك المعدل النقدي ونسبة الاحتياطي ونسبة السيولة وتعطى هذه المعدلات مؤشرات عن حالة السيولة في البنوك . (xxxvi)

تشير نسبة المعدل النقدي في البنوك إلى مدى كفاية الأصول النقدية المتمثلة في النقدية بالصندوق والأرصدة لدى البنوك في مصر والخارج في سداد كل من الودائع والإلتزامات تجاه البنوك في مصر والخارج، كما تشير هذه النسبة إلى مدى حرص البنك على توفير مستوى عال من السيولة بغرض تدعيم الثقة في البنك واجتذاب أي فرص جديدة للتوظيف والإستثمار لتحسين العائد ، ويمكن حساب نسبة المعدل النقدي بقسمة مجموع النقدية والأرصدة لدى البنوك على مجموع الودائع والأرصدة المستحقة للبنوك والمراسلين . (xxxvii)

وبملاحظة البيانات المتاحة في الجدول رقم (3) الذي يوضح تطور مؤشرات السيولة في بنك فيصل الإسلامي المصري ، تبين انخفاض المعدل النقدي في بنك فيصل الإسلامي المصري من 9.4% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 8.1% في نهاية ديسمبر 2006 .

وبملاحظة البيانات المتاحة في الجدول رقم (9) الذي يوضح تطور مؤشرات السيولة في بنوك القطاع الخاص ، تبين لنا أن المعدل النقدي في البنوك التجارية المشتركة والخاصة سجل 33.8% في ديسمبر 2006 ، كما بلغ المعدل النقدي لبنوك الاستثمار والأعمال 34.2% في ذات التاريخ ، في حين بلغ المعدل النقدي لفروع البنوك الأجنبية 52.6% في ذات التاريخ .

وبمقارنة المعدل النقدي في بنك فيصل الإسلامي المصري مع المعدل النقدي في بنوك القطاع الخاص في ديسمبر 2006 ، يتضح لنا أن المعدل النقدي في بنك فيصل الإسلامي المصري منخفض جدا بالمقارنة ببنوك القطاع الخاص ، حيث بلغ ذلك المعدل في بنك فيصل 8.1% في ديسمبر 2006 بينما سجل ذلك المعدل 34.2% في بنوك الاستثمار والأعمال في نفس العام .

رابعاً : مؤشرات الربحية في بنك فيصل الإسلامي المصري

ترتبط زيادة الإيرادات في البنك الإسلامي بزيادة نشاط البنك في توظيف الأموال المتاحة ، وبالتالي زيادة قيمة عمليات المشاركة والمضاربة والمراجحة والاستثمارات المالية ، كما أن نقص الإيرادات يرجع إلى تقلص نشاط البنك في توظيف أمواله ، ومن الطبيعي أن تتحقق إيرادات البنك الإسلامي من عائد استخدام البنك للأصول المختلفة ومدى كفاءة توظيف الأموال .

ويمكن التعرف على مؤشرات الربحية في بنك فيصل من خلال استخدام عدد من المؤشرات من أهمها نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية ومعدل العائد المدفوع على حسابات الاستثمار ونسبة الإيرادات إلى إجمالي الأصول .

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (4) الذي يوضح تطور مؤشرات الربحية في بنك فيصل الإسلامي المصري يتبين لنا ما يلي :

1) حقق بنك فيصل الإسلامي المصري أرباح عام 2001 بلغت 39 مليون جنيه ، وبلغت نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية في ذلك العام 11.4% ، وقد ارتفع صافي الربح عام 2006 إلى 119 مليون جنيه ، وبلغت نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية في ذلك العام 19% .

2) حقق بنك فيصل الإسلامي المصري إيرادات بلغت 639 مليون جنيه عام 2001 وبلغت نسبة الإيرادات إلى إجمالي الأصول 6.4% في نفس العام وقد ارتفعت الإيرادات عام 2006 إلى حوالي 1153 مليون جنيه وبلغت نسبة الإيرادات إلى الأصول 6% في نفس العام .

3) انخفضت نسبة العائد على حسابات الاستثمار في بنك فيصل الإسلامي المصري من 6% عام 2001 إلى 4.7% عام 2006 .

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (9) الذي يوضح مؤشرات تقييم كفاءة البنوك عام 2006 تبين لنا ما يلي :

1) بلغت نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية في البنوك التجارية المشتركة 13.3% عام 2006 في بلغت تلك النسبة بنوك الاستثمار والأعمال 9.9% في نفس العام ، في

حين بلغت تلك النسبة في فروع البنوك الأجنبية 7.4% في نفس العام ، ويتضح لنا أن نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية في بنك فيصل الإسلامي المصري بلغت 19% عام 2006 وبذلك حقق بنك فيصل نتائج أفضل بكثير من البنوك الأخرى في نفس العام (2) بلغت نسبة الإيرادات إلى الأصول في البنوك التجارية المشتركة 6.4% عام 2006 ، كما بلغت تلك النسبة 5.4% في بنوك الاستثمار والأعمال في نفس العام في حين بلغت تلك النسبة 6.6% في فروع البنوك الأجنبية في نفس العام ، وكانت نسبة الإيرادات إلى الأصول في بنك فيصل 6% في نفس العام ، وهذا المعدل أعلى من المعدل الذي حققته بنوك الاستثمار والأعمال .

(4) بلغت نسبة الفوائد المدفوعة إلى الودائع في البنوك التجارية المشتركة 5.3% عام 2006 ، كما بلغت تلك النسبة في بنوك الاستثمار والأعمال 4.5% في نفس العام ، في حين بلغت تلك النسبة في فروع البنوك الأجنبية 4.4% في نفس العام ، وبمقارنة نسبة العائد على حسابات الاستثمار في بنك فيصل الإسلامي المصري ونسبة الفوائد المدفوعة على الودائع في البنوك الأخرى يتضح لنا أن العائد المدفوع على حسابات الاستثمار في بنك فيصل أقل من الفوائد المدفوعة على الودائع في البنوك التجارية المشتركة ولكن العائد على حسابات الاستثمار في بنك فيصل أكثر من الفوائد المدفوعة على الودائع في بنوك الاستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبية

خامسا : مؤشرات حقوق الملكية في بنك فيصل الإسلامي المصري

يمكن قياس مدى ملائمة حقوق الملكية في البنوك بالعديد من النسب من بينها معدل الأصول الخطرة ونسبة حقوق الملكية إلى الودائع.

1 - معدل الأصول الخطرة

تتمثل الأصول الخطرة في البنوك كافة الأصول مطروحا منها الأرصدة النقدية وشبه النقدية (الإحتياطي القانوني والإحتياطي الثانوي) وكذا الأوراق المالية الحكومية، بعبارة أخرى تتمثل الأصول الخطرة في الأصول التي قد يتعرض البنك من جراء بيعها إلى بعض

الخسائر كالأسهام والسندات غير الحكومية ، وكذلك الأصول التي يصعب تحويلها أصلاً إلى نقدية كالقروض والتسهيلات الائتمانية ، ويستخدم معدل الأصول الخطرة لقياس مدى الحماية التي تقدمها حقوق الملكية لمواجهه الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها البنك إذا ما إنخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية ، أو إذا فشل البنك في تحصيل أحد القروض التي سبق أن قدمها لأحد العملاء ، ويمكن أن نطلق على هذه النسبة هامش الأمان المتاح لمواجهه الإستثمار في الأصول الخطرة ، ويجب ألا تقل نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة عن 8% طبقاً لقرارات لجنة بازال ، ويتم حساب معدل الأصول الخطرة بقسمة حقوق الملكية على إجمالي الأصول الخطرة. (xxxviii)

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (5) الذي يوضح تطور معدل الأصول الخطرة في بنك فيصل الإسلامي المصري ، تبين لنا انخفاض معدل الأصول الخطرة في بنك فيصل من 4% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 3.7% في نهاية ديسمبر 2006 ، وبذلك يتضح لنا عدم التزام بنك فيصل بهامش الأمان اللازم لمواجهة الاستثمار في الأصول الخطرة ، حيث لا تستطيع حقوق الملكية في بنك فيصل مواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها البنك إذا فشل في تحصيل إحدى عمليات المشاركة والمضاربة والمراجحة التي سبق تقديمها إلى عملائه أو فشل في تسييل استثماراته المالية بأقل خسائر ممكنة .

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (9) الذي يوضح معدل الأصول الخطرة في بنوك القطاع الخاص عام 2006 ، تبين لنا أن معدل الأصول الخطرة في البنوك التجارية المشتركة بلغ 10.3% في ديسمبر 2006 ، في حين بلغ ذلك المعدل 11.2% في بنوك الاستثمار في ذات التاريخ ، في حين بلغ ذلك المعدل 13% في فروع البنوك الأجنبية في ذلك التاريخ .

وبمقارنة معدل الأصول الخطرة في بنك فيصل الإسلامي المصري مع معدل الأصول الخطرة في بنوك القطاع الخاص في نهاية ديسمبر 2006 ، تبين لنا أن معدل الأصول الخطرة في بنك فيصل منخفض جداً بالمقارنة ببنوك القطاع الخاص ، حيث يصل ذلك المعدل إلى 3.7% في بنك فيصل في حين يصل إلى 13.6% في فروع البنوك الأجنبية في نهاية ديسمبر 2006 .

2 - نسبة حقوق الملكية إلى الودائع

توضح نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في البنوك علاقة حقوق الملكية بالودائع ، وتعد هذه العلاقة مقياساً أساسياً للتعرف على قدرة البنك على رد الودائع التي يحصل عليها من الأموال المملوكة له ، وكلما زادت نسبة حقوق الملكية إلى الودائع كان ذلك مصدر أمان للمودعين والعكس في حالة انخفاض تلك النسبة ، وعلى أساس نسبة حقوق الملكية إلى الودائع يمكن التعرف على الأهمية النسبية لكل من حقوق الملكية والودائع كمصدر لتمويل وأبعاد المخاطرة التي يتعرض لها كل من الملاك وأصحاب الودائع ، ويتم حساب نسبة حقوق الملكية إلى الودائع بقسمة حقوق الملكية على الودائع ، وتجدر الإشارة إلى أن النسبة المقبولة والمستخدمة كثيراً هي 10% في الظروف العادية.

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (5) الذي يوضح تطور نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في بنك فيصل تبين لنا انخفاض تلك النسبة في بنك فيصل من 4.1% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 3.6% في نهاية ديسمبر 2006 ، وانخفاض نسبة حقوق الملكية إلى الودائع عن النسبة المعقولة وهي 10% يمثل مصدر خطر للمودعين ودليل على عدم قدرة بنك فيصل على رد أموال المودعين من الأموال المملوكة للمساهمين .

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (9) الذي يوضح تطور نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في بنوك القطاع الخاص ، تبين لنا أن تلك النسبة سجلت 9.2% في البنوك التجارية المشتركة في ديسمبر 2006، وسجلت 10.9% في بنوك الاستثمار والأعمال في ذات التاريخ ، وسجلت 10.6% في فروع البنوك الأجنبية في نفس العام ، وبمقارنة نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في بنك فيصل الإسلامي المصري في ديسمبر 2006 بنفس النسبة في بنوك القطاع الخاص في ذات التاريخ تبين لنا انخفاض تلك النسبة بشكل شديد في بنك فيصل حيث سجلت 3.7% فقط ، في حين سجلت تلك النسبة في بنوك الاستثمار والأعمال 10.9% في ذات التاريخ .

سادساً : مؤشرات توظيف الموارد في بنك فيصل الإسلامي المصري

يقصد بعملية توظيف الموارد في البنوك توزيع الموارد بين النقدية والاستثمارات والقروض والأصول الأخرى، ويتم جدولة الأولويات في توظيف تلك الموارد لتوفير متطلبات السيولة، مع الأخذ في الاعتبار معدل العائد الذي يقابل درجة المخاطر المصاحبة، وتحدد السلطات

النقدية نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك عند توظيف مواردها، وهناك عدد من المعدلات تبين مدى إستخدام البنوك لأموالها في منح القروض والاستثمارات المختلفة ، وأهم هذه المعدلات معدل توظيف الودائع و معدل توظيف الموارد.

1 - معدل توظيف الودائع

يقصد بمعدل توظيف الودائع في البنوك النسبة بين الاستثمارات الأساسية المتمثلة في القروض والأوراق المالية إلى مجموع الودائع ، ويقيس هذا المعدل مدى الكفاءة في توظيف الودائع في إستثمارات يتولد عنها عائد ، ويتم حساب معدل توظيف الودائع بقسمة مجموع القروض والسلفيات والاستثمارات المالية على الودائع .^(xxxix)

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (6) الذي يوضح تطور معدل توظيف الودائع في بنك فيصل الإسلامي المصري ، تبين لنا انخفاض ذلك المعدل من 102.2% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 97.7% في نهاية ديسمبر 2006

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (9) الذي يوضح تطور معدل توظيف الودائع في بنوك القطاع الخاص في نهاية ديسمبر 2006 ، تبين لنا ان ذلك المعدل سجل 89.2% في البنوك التجارية المشتركة والخاصة ، كما بلغ ذلك المعدل 97.9% في بنوك الاستثمار والأعمال ، في حين بلغ ذلك المعدل 77.4% في فروع البنوك الأجنبية .

وبمقارنة معدل توظيف الودائع في بنك فيصل الإسلامي المصري مع معدل توظيف الودائع في بنوك القطاع الخاص في نهاية ديسمبر 2006 ، يتضح لنا فيصل الإسلامي المصري حقق معدل توظيف مرتفع لتوظيف الودائع بالمقارنة مع بنوك القطاع الخاص الأخرى.

2 - معدل توظيف الموارد

يبين لنا معدل توظيف الموارد مدى استخدام البنوك للموارد المتاحة لها من ودائع و رأس المال والاحتياطيات في منح القروض والسلفيات وفي الاستثمار المباشر، ويتم حساب معدل توظيف الموارد المالية بقسمة مجموع الإستثمارات والقروض والسلفيات على مجموع الودائع وحقوق الملكية.^(xl)

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (6) الذي يوضح تطور معدل توظيف الموارد المالية في بنك فيصل الإسلامي المصري ، تبين لنا انخفاض ذلك المعدل من 98.2% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 94.3% في نهاية ديسمبر 2006 .

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (9) الذي يوضح لنا تطور معدل توظيف الموارد المالية في بنوك القطاع الخاص ، تبين لنا ان ذلك المعدل سجل 81.7% في البنوك التجارية المشتركة في نهاية ديسمبر 2006، كما بلغ ذلك المعدل سجل 70% في بنوك الاستثمار والأعمال في نهاية ديسمبر 2006 ، في حين بلغ ذلك المعدل 88.2% في فروع البنوك الأجنبية في نهاية ديسمبر 2006 .

بمقارنة معدل توظيف الموارد المالية في بنك فيصل الإسلامي المصري في نهاية ديسمبر 2006 بمعدل توظيف الموارد المالية في بنوك القطاع الخاص في نفس العام يتضح لنا ان بنك فيصل الإسلامي المصري حقق معدل توظيف مرتفع للموارد المالية بالمقارنة مع بنوك القطاع الخاص .

سابعا : عمليات التوظيف المتعثرة في بنك فيصل

تشمل عمليات التوظيف في بنك فيصل الإسلامي المصري عمليات المشاركة والمضاربة والمراجحة التجارية والإنتاجية الممنوحة للعملاء والبنوك ، بالإضافة إلى الاستثمارات العقارية ، وتعرض تلك العمليات لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة العملاء والبنوك على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق .

لذلك يقوم بنك فيصل بتكوين مخصص لعمليات التوظيف بالإضافة إلى نسبة مئوية للمخاطر العامة وتحسب من مجموع عمليات التوصيف بعد استبعاد الأرصدة المغطاة بودائع وكفالات مصرفية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة ، وذلك في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة عمليات التوظيف ، ويتم إعدام عمليات التوظيف ، في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيالها لتحصيلها ، ويتم خصم قيمة عمليات التوظيف المعدومة من مخصص عمليات التوظيف ، كما يتم إضافة المتحصلات التي سبق إعدامها من عمليات التوظيف إلى المخصص المشار إليه ، واعتبارا من عام 2006 يقوم بنك فيصل بتكوين المخصصات ، وفقا للقواعد الصادرة من البنك المركزي بشأن تقييم الجدارة الائتمانية

للعلماء وتكوين المخصصات ويعد ذلك النظام بديلا لأسس تصنيف الأصول وتكوين المخصصات الذي أصدره البنك المركزي المصري عام 1991.^(xli)

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (7) الذي يوضح تطور عمليات التوظيف في بنك فيصل الإسلامي المصري يتبين لنا ما يلي :

1) ارتفع مخصص التوظيف والاستثمار في بنك فيصل من حوالي 677 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى حوالي 964 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006 بمعدل نمو سنوي 8.5% في المتوسط .

2) ارتفعت قيمة العوائد الجنية من في بنك فيصل حوالي 28 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى حوالي 96 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006 بمعدل سنوي 48.6% في المتوسط ، وقد أدى ذلك إلى انخفاض معدل العائد على حسابات الاستثمار من 6.0% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 5.1% في نهاية ديسمبر 2006 .

3) انخفضت نسبة مخصص التوظيف إلى عمليات التوظيف من 7.5% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 6.4% في نهاية ديسمبر 2006 .

4) ارتفع معدل العائد على عمليات التوظيف من 6.1% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 6.7% في نهاية ديسمبر 2006 .

5) انخفضت نسبة مخصص التوظيف والعوائد الجنية إلى حقوق الملكية في بنك فيصل الإسلامي المصري من 205% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 169% في نهاية ديسمبر 2006 .

كما سبق يتضح لنا أن بنك فيصل الإسلامي المصري يعاني من مشكلة عمليات التوظيف المتعثر، والتي تشمل عمليات المشاركة والمضاربة والمراجحة التجارية والإنتاجية بالإضافة إلى الاستثمارات العقارية ، وكان لمشكلة عمليات التوظيف المتعثر العديد من الآثار السلبية على أداء بنك فيصل الإسلامي المصري من أهمها التأثير على نتائج أعمال البنك بسبب زيادة أرصدة العوائد الجنية التي بلغت 96 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006، وهي العوائد المستحقة على عمليات التوظيف المتعثر والتي يجب على البنك عدم إدراجها ضمن إيرادات

البنك بحساب الأرباح والخسائر ، تطبيقا للقواعد المحاسبية السليمة التي تقضي بتجنيب العوائد على عمليات التوظيف المتعثرة حتى لا يدرج ضمن إيرادات البنك أي إيرادات غير متوقع سدادها ، وتؤدي زيادة أرصدة العوائد الأجنبية إلى انخفاض قيمة العوائد المحصلة من عمليات التوظيف التي يمنحها البنك للعملاء والبنوك الأخرى وبالتالي انخفاض صافي الربح والتأثير على نتائج أعمال البنك .

ويقوم البنك بإتباع عدة إجراءات لتخفيض الخطر الائتماني إلى الحد الأدنى من أهم هذه الإجراءات ما يلي : (xlii)

- 1) التدريب المستمر لرفع كفاءة العاملين بالائتمان .
- 2) تصنيف العملاء وفقا لجدارهم الائتمانية .
- 3) انتشار واسع وقاعدة عريضة من العملاء تسمح بتوزيع وتخفيض المخاطر .
- 4) توزيع محفظة التوظيف على القطاعات المختلفة وعبر قنوات شرعية آمنة مع تنويع مجالات الاستثمار وملائمة مدد السداد طبقا لموارد البنك المتاحة ولاعتبارات المحافظة على السيولة .
- 5) الحد من العمليات الأجنبية والحرص الشديد في دراستها لمواجهة مخاطر تقلبات سعر الصرف ، فضلا عن التأكد من وجود مصادر شرعية للعملات الأجنبية لدى هؤلاء العملاء.
- 6) تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإعداد الدراسات الائتمانية اللازمة والاستعلامات الشاملة عن العملاء ، وتحليلها للاستفادة منها لتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلقة بذلك.
- 7) الحصول على الضمانات الكافية بعد مراجعة الإجراءات القانونية لها وتقييمها ومتابعتها باستمرار ، والفصل بقدر الإمكان بين الضمانات وعمليات الائتمان .
- 8) المتابعة المستمرة والدراسة الدورية للعملاء بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية والرقابة على كافة عمليات التوظيف من خلال إدارات متعددة بالبنك مثل إدارة التقييم ومتابعة التوظيف المحلي ، وحدة المراجعة الآلية ، وحدات متابعة المتأخرات بالفروع.

- 9) التأكد من التزام الفروع بتنفيذ كافة الشروط والضمانات الصادرة بموافقة السلطات المختصة ومتابعة تنفيذها بكل دقة .
- 10) مراعاة التصنيف المستمر للعملاء المتعثرين وتكوين المخصصات اللازمة لهم واعتمادها من مجلس الإدارة .

النتائج والتوصيات

استهدفت الدراسة التحليلية الكشف عن دور البنوك الإسلامية في التنمية والتعرف على مصادر الأموال ومجالات التوظيف في تلك البنوك ، واستهدفت الدراسة التطبيقية تقييم كفاءة بنك فيصل الإسلامي المصري من خلال التعرف على مصادر الأموال ومجالات التوظيف والكشف عن مؤشرات السيولة والربحية ومؤشرات ملائمة حقوق الملكية ومؤشرات توظيف الموارد المالية ، بالإضافة إلى التعرف على مشكلة عمليات التوظيف المتعثرة .

وقد أتضح لنا أن البنوك الإسلامية تعتمد أساسا على عمليات التوظيف والاستثمار المباشر أي التوظيف في عمليات المشاركة والمضاربة والمراجحة التجارية والإنتاجية ، وبالتالي يحصل البنك على حصة من أرباح عمليات التوظيف ويعتبر البنك الإسلامي بنك استثماري يعتمد على حوافز أخرى غير حافز سعر الفائدة ، وفي مقدمة هذه الحوافز المشاركة مع عملائه لتحقيق عائد من عمليات التوظيف ، حيث لا تتعامل البنوك الإسلامية بالفائدة أخذاً أو عطاءاً

استهدفت الدراسة التعرف على مصادر الأموال في البنوك الإسلامية والكشف عن طبيعة حسابات الاستثمار و الحسابات الجارية ، حيث تعتبر ودائع استثمارية وهي نوع من أنواع عقود المضاربة الشرعية حيث يقوم البنك بتوظيف أموال المودعين في عمليات المشاركة والمضاربة والمراجحة التجارية والإنتاجية والاستثمارات العقارية بالإضافة إلى الاستثمارات المالية.

كما استهدفت الدراسة التحليلية الكشف عن مجالات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية والكشف عن المنهج الإسلامي في توظيف تلك الأموال والتعرف على أساليب التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية وفي مقدمتها عمليات المشاركة والمضاربة والمراجحة التجارية والإنتاجية ، بالإضافة إلى عقود السلم ، حيث يقوم البنك بتسليف المنتجين المال على أن يتم السداد في شكل منتجات ، وهذا الأسلوب التمويلي مفيد لكل من البنك والمنتجين ، كما استهدفت الدراسة التحليلية الكشف عن مخاطر توظيف الأموال في البنوك الإسلامية .

في حين استهدفت الدراسة التطبيقية تقييم كفاءة بنك فيصل الإسلامي المصري وهو البنك الإسلامي الذي مارس نشاطه لمدة أكثر من خمسة وعشرون عاما ، وقد تم الكشف عن مصادر الأموال في بنك فيصل والتعرف على مشكلة اختلال الهيكل التمويلي للبنك وبصفة خاصة الاختلال الواضح في درجة تغطية الموارد المالية لمجالات التوظيف في الأجل الطويل ، كما استهدفت الدراسة التطبيقية التعرف على مجالات توظيف الأموال في بنك فيصل والتعرف على مشكلة عمليات التوظيف المتعثرة التي كان لها تأثير سلبي على أداء بنك فيصل ، ونتائج أعماله .

كما استهدفت الدراسة التطبيقية التعرف على مؤشرات السيولة والربحية ومؤشرات ملائمة حقوق الملكية ومؤشرات توظيف الموارد ، وتشير نتائج الدراسة التحليلية والدراسة التطبيقية إلى أن بنك فيصل الإسلامي المصري يوجد لديه مشاكل في تنمية موارده المالية تؤثر على توظيف أمواله (عدم صحة الفرض الأول) كما يوجد في بنك فيصل مشكلة اختلال في الهيكل التمويلي تؤثر على توظيف أمواله (عدم صحة الفرض الثاني) كما يوجد لدى بنك فيصل مشكلة عمليات التوظيف المتعثرة التي تؤثر على أداء البنك ونتائج أعماله (عدم صحة الفرض الثالث) .

نتائج اختبارات الفروض

نص الفرض الأول من هذا البحث على أن البنوك الإسلامية لا يوجد لديها مشاكل في تنمية مواردها المالية تؤثر على توظيف أموالها ، وقام الباحث باختبار صحة أو خطأ هذا الفرض وتشير نتائج البحث إلى عدم صحة هذا الفرض ، حيث أتضح أن البنك يعاني من مشاكل في تنمية موارده المالية طويلة الأجل ، التي تتكون حاليا من حقوق الملكية والقروض المساندة الذي حصل عليه البنك من هيئة الأوقاف المصرية ، بالإضافة إلى انخفاض رصيد حقوق الملكية ، وقد سجل معدل الأصول الخطرة في البنك 3.7% في نهاية ديسمبر 2006 ، وبذلك لا تستطيع حقوق الملكية في بنك فيصل مواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها البنك إذا فشل في تحصيل إحدى عمليات التوظيف أو فشل في تسهيل استثماراته المالية بأقل خسائر ممكنة ، في حين سجلت تلك النسبة 10.3% في البنوك التجارية المشتركة في ذات التاريخ ، وقد أتضح انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في بنك فيصل حيث سجلت تلك النسبة

3.6% في نهاية ديسمبر 2006 في حين سجلت تلك النسبة في البنوك التجارية المشتركة والخاصة 9.2% في ذات التاريخ ، وتعتبر نسبة حقوق الملكية إلى الودائع المقبولة في البنوك هي 10% في الظروف العادية ، وبذلك يتضح لنا أن بنك فيصل الإسلامي المصري يوجد لديه مشكلة في تنمية موارده المالية وبذلك يتضح عدم صحة الفرض الأول .

نص الفرض الثاني من هذا البحث على أن البنوك الإسلامية لا يوجد لديها اختلال في هيكلها التمويلية تؤثر على توظيف أموالها ، وقام الباحث باختبار صحة أو خطأ هذا الفرض وتشير نتائج البحث إلى عدم صحة الفرض الثاني ، حيث اتضح وجود اختلال في الهيكل التمويلي لبنك فيصل الإسلامي المصري يرجع إلى وجود اختلال في درجة تغطية الموارد المالية لمجالات التوظيف في الأجل الطويل ، حيث لا يوجد تناسب بين موارد بنك فيصل المالية طويلة الأجل الذي بلغت حوالي 800 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006 ، ومجالات التوظيف طويل الأجل التي بلغت حوالي 3 مليار جنيه في ذلك التاريخ ، وبلغت درجة تغطية الموارد المالية لمجالات التوظيف في الأجل الطويل 26.8% في نهاية ديسمبر 2006 ، وبلغت فجوة الموارد المالية طويلة الأجل حوالي 2.2 مليار جنيه في ذات التاريخ ، وبذلك يتضح لنا وجود اختلال في الهيكل التمويلي لبنك فيصل تؤثر في توظيف أمواله حيث توسع البنك في مجالات التوظيف طويل الأجل وقام بتمويل معظمها من موارد مالية قصيرة ومتوسطة الأجل ، وبذلك يتضح لنا عدم صحة الفرض الثاني.

نص الفرض الثالث من هذا البحث على أن البنوك الإسلامية لا تعاني من مشكلة عمليات التوظيف المتعثرة التي تؤثر على أداء تلك البنوك ونتائج أعمالها ، وقام الباحث باختبار صحة أو خطأ هذا الفرض وتشير النتائج إلى عدم صحة الفرض الثالث ، حيث يعاني بنك فيصل من مشكلة عمليات التوظيف المتعثرة حيث اضطر البنك لمواجهة هذه المشكلة إلى تكوين مخصص عمليات التوظيف والاستثمار الذي بلغ رصيدها 926 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006 ، كما اضطر البنك إلى تجنب عوائد بعض عمليات التوظيف وبلغ رصيد العوائد المحببة 96 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006 ، وقد بلغ رصيد مخصص التوظيف والعوائد المحببة حوالي مليار جنيه مصري في نهاية ديسمبر 2006 ، تمثل 163% من رصيد حقوق الملكية في ذات التاريخ ، وتمثل 7.6% من رصيد عمليات التوظيف في ذلك التاريخ ، وبذلك يتضح أن بنك فيصل يتعرض لمشكلة عمليات التوظيف المتعثرة التي تؤثر على نتائج

أعمال البنك ، حيث بلغت نسبة العوائد المحصلة من عمليات التوظيف 6.7% فقط في نهاية ديسمبر 2006 ، وبالتالي انخفض عائد حسابات الاستثمار الذي يمنحه البنك لعملائه إلى 4.7% فقط وبذلك يتضح لنا عدم صحة الفرض الثالث .

التوصيات

- 1) زيادة رأس المال من 528 مليون جنيه إلى 1500 مليون جنيه على الأقل وطرح الزيادة في رأس المال للاكتتاب العام بحيث ترتفع نسبة حقوق الملكية إلى الودائع وترتفع نسبة حقوق الملكية إلى الأصول .
- 2) تنمية الموارد المالية طويلة الأجل في بنك فيصل يتطلب إصدار صكوك التمويل ذات العائد المتغير على أن تكون مدتها عشر سنوات على الأقل ، وهي صكوك قابلة للتداول في البورصة وهي صكوك ذات عائد متغير يتوقف على نتائج أعمال البنك الذي أصدرها .
- 3) إصدار شهادات الإيداع الإسلامية مدتها 5 سنوات على الأقل وتكون حصيلة تلك الشهادات في شكل صندوق يضم مشتري هذه الشهادات من عملاء البنك وتخصيص حصيلة تلك الشهادات، في تمويل عمليات استثمارية مستقلة عن المجمع العام لعمليات الاستثمار في البنك ، ويكون البنك في هذه الحالة هذه المضارب ويحصل على نسبة من الربح يحدد عند إصدار الشهادة ويوزع الباقي على أصحاب الشهادات كل بنسبة ما يملك ، ويمكن للبنك تحديد شروط تسجيل تلك الشهادات عند إصدارها .
- 4) عدم التركيز على عمليات المراجعة التجارية والإنتاجية ذات الأجل القصير التي تحقق للبنك أرباح تكون في معظم الحالات قريبة من أسعار الفائدة في البنوك التقليدية ، والاتجاه نحو زيادة الأهمية النسبية لعمليات المشاركة والمضاربة ذات الأجل المتوسط حتى تستطيع البنوك الإسلامية القيام بدورها التنموي المنشود .

هوامش البحث

- (1) دكتور ابراهيم مختار - التمويل المصرفي - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ص 385.
- (2) دكتور أحمد فؤاد عبد الخالق - مدخل إسلامي لترشيد القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية - مؤتمر دور البنوك في التنمية في مصر- جامعة المنصورة - مارس 1981 - ص 238 - 239.
- (3) دكتور احمد فؤاد عبد الخالق - مدخل إسلامي لترشيد القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية - مرجع سابق ص 340.
- (4) دكتور احمد نبيل عبد الهادي - ادارة أعمال البنوك التجارية - بدون ناشر - 1985 - ص
- (5) فوزية أحمد عبد الحميد سعد - جدوى الاندماج المصرفي مع التطبيق على المصارف الإسلامية المصرية - رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ص 132.
- (6) دكتور أحمد شلبي - البنوك الإسلامية - معهد الدراسات المصرفية - القاهرة ، 1981 - 1982 ، ص 27
- (7) دكتورة كوثر الأبجي ، الإطار العلمي المحاسبي والضريبي للمصارف الإسلامية ، رسالة دكتوراة - كلية التجارة - جامعة القاهرة - 1981 - ص 169 .
- (8) دكتور سامي حسن - تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية رسالة دكتوراه منشورة - الاتحاد العربي للطباعة - القاهرة - 1976 - ص 495.
- (9) دكتور مصطفى السيد طایل - القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية - بدون ناشر - 1999 - ص 199 - 200.
- (10) الدكتور أحمد نبيل عبد الهادي - إدارة أعمال البنوك التجارية - مرجع سابق ص 150-151.
- (11) نجوى عبد الله عبد العزيز سمك - علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي - رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة 1990 ص 153 - 154
- (12) دكتور عبد الرحمن يسري احمد - النقود والفوائد والبنوك - بدون ناشر الإسكندرية 2000 - ص 314 - 315.

-
- (13) فوزية احمد عبد الحميد سعد - جدوى الاندماج المصرفي مع التطبيق على المصارف الإسلامية المصرية - مرجع سابق - ص 107.
- (14) اتحاد البنوك الإسلامية - الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية - الجزء الأول - الطبعة الأولى 1977 ص 17.
- (15) دكتور عبد الرحمن يسري احمد - النقود والفوائد والبنوك - مرجع سابق - ص 315.
- (16) دكتور أحمد فؤاد عبد الخالق - مدخل إسلامي لترشيد القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية - مرجع سابق - ص 343 - 344.
- (17) دكتور محمد فؤاد الصراف - تجربة البنوك الإسلامية - مجلة مصر المعاصرة - العددان 389 - 390 - أكتوبر 1982 ص 259 - 260.
- (18) دكتور فرج عبد العزيز عزت - التمويل المصرفي في البنوك - دراسة مقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية - معهد الدراسات المصرفية 1986 / 1987.
- (19) دكتور محمد فؤاد الصراف - تجربة البنوك الإسلامية - مرجع سابق - ص 260.
- (20) دكتور احمد نبيل عبد الهادي - إدارة الأعمال في البنوك التجارية بدون ناشر 1985 - ص 153 - 154.
- (21) دكتور مصطفى كامل السيد طایل - القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية - بدون ناشر 1999 ص 196 - 197.
- (22) دكتور محمد فؤاد الصراف - مرجع سابق ص 160.
- (23) اتحاد المصارف الإسلامية - الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ص 567 - 569.
- (24) دكتور عطية فياض - التطبيقات المصرفية لبيع المرابحة في ضوء الفقه الإسلامي - دار النشر للجامعات - القاهرة 1999 ص 65 .
- (25) دكتور عطية فياض - التطبيقات المصرفية لبيع المرابحة في ضوء الفقه الإسلامي - مرجع سابق ص 191.
- (26) أميرة مشهور - دوافع وصيغ الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي - رسالة دكتوراة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة 1986 ص 328 - 330.
- (27) دكتور رفيق المصري - مصرف التنمية الإسلامي - مؤسسة الرسالة - بيروت 1977 ص 196 - 197.

- (28) دكتور رفيق المصري - المرجع السابق - ص 197 - 201.
- (29) محمد صلاح الصاوي - مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيفية علاجها في الإسلام - رسالة دكتوراة - كلية الشريعة والقانون جامعة القاهرة 1985 - ص 582 - 583.
- (30) منال احمد محمد النجار - تحليل ربحية بنوك المعاملات الإسلامية ومصادرها مع إشارة خاصة للتجربة في جمهورية مصر العربية - رسالة ماجستير - كلية التجارة جامعة عين شمس 1995 ص 40.
- (31) دكتور مصطفى كمال السيد طایل - القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية - بدون ناشر 1999 ص 308 - 319.
- (32) فاروق إبراهيم محمد خضير - استخدام الأساليب الكمية في رفع الكفاية الإنتاجية بقطاع البنوك التجارية - رسالة دكتوراه غير منشورة كلية التجارة بورسعيد - جامعة قناة السويس سنة 1990 ص 50 - 95.
- (33) هاني عبد السلام الغنيمي - معايير ومؤشرات تقييم أداء المصارف الإسلامية على المستوى القومي - رسالة دكتوراة - كلية التجارة جامعة القاهرة 1990 ص 172 - 177.
- (34) دكتور سيد الهواري - مدخل إلى الإدارة المالية - مكتبة عين شمس - القاهرة 1996 ص 48 - 49.
- (35) نبوية احمد مصطفى - مشاكل توظيف أموال البنوك الإسلامية البحرية المصرية - رسالة ماجستير - كلية التجارة جامعة القاهرة 1989 - ص 71 - 79.
- (36) دكتور مصطفى النشرتي - السياسات النقدية والمصرفية - دار النهضة العربية - القاهرة 2003 - ص 37 .
- (37) على عبد الحميد محمد الكلاف - استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم مصادر واستخدامات الأموال بالبنوك التجارية - رسالة ماجستير - كلية التجارة جامعة الإسكندرية 1992 ص 165.
- (38) دكتور منير إبراهيم هندي - إدارة البنوك التجارية - مدخل إتخاذ القرارات - المكتب العربي الحديث بالإسكندرية - 1996 ص 418.
- (39) دكتور منير إبراهيم هندي - إدارة البنوك التجارية - مرجع سابق ص 429 - 430 .
- (40) دكتور مصطفى النشرتي - السياسات النقدية والمصرفية - مرجع سابق - ص 43-44

-
- (41) بنك فيصل الإسلامي المصري – التقارير السنوية .
(42) بنك فيصل الإسلامي المصري – التقرير السنوي عن السنة المالية
المنتهية في 31 ديسمبر 2006.

قائمة التدفق النقدي في بنك فيصل الإسلامي المصري

جدول رقم (1)

(القيمة بالمليون جنيه)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	في 31 ديسمبر
17476	14801	14108	12374	9538	8556	7600	7125	5613	حسابات جارية
1344	1040	768	687	664	664	764	707	477	وحسابات استثمار (-) النقدية والإيداع لدى البنك المركزي
16132	13761	13340	11687	8874	7892	6836	6418	5136	أوعية ادخارية متاحة للتوظيف
198	270	355	474	776	652	701	674	467	أرصدة مستحقة للبنوك
60	60	60	60	60	—	—	—	—	قرض مساند
628	584	548	443	357	344	344	305	299	حقوق المساهمين
119	100	72	126	17	—	—	—	—	صافي الربح
702	603	472	461	343	458	482	646	464	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
17839	15378	14847	13251	10427	9346	8363	8043	6366	الموارد المتاحة للتوظيف
3016	2987	2510	1369	673	407	328	291	244	استثمارات مالية
14044	11503	11516	11129	9057	8332	7542	7255	5871	مشاركات ومضاربات ومراجعات
89	197	220	214	200	198	148	152	90	أرصدة لدى البنوك
690	691	601	539	497	409	345	345	161	أرصدة مدينة وأصول أخرى
17839	15378	14847	13251	10427	9346	8363	8043	6366	استخدامات الموارد المتاحة للتوظيف

المؤشرات

المصدر: بنك فيصل الإسلامي المصري - التقارير السنوية

محسوبة بمعرفة الباحث

قائمة الدخل في بنك فيصل الإسلامي المصري

جدول رقم (2)

(القيمة بالمليون جنيه)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	في 31 ديسمبر
942	743	541	495	492	520	376	519	382	عائد المشاركات والمضاربات والمراجعات
167	166	126	87	69	8	26	12	39	عائد الاستثمارات المالية
45	41	27	22	29	100	69	41	47	عائد الخدمات المصرفية
(-) 4	51	4	113	2	5	—	—	—	عائد عمليات النقد الأجنبي
3	(-) 57	2	47	3	6	—	—	—	فروق تقييم استثمارات مالية
1153	944	724	764	595	639	471	572	472	إجمالي الإيرادات
815	628	516	490	465	498	351	435	335	(-) عائد حسابات الاستثمار
338	316	208	274	130	141	120	137	135	صافي إيرادات النشاط
83	73	39	60	31	25	33	40	55	(-) مخصصات
122	110	96	86	81	76	55	67	62	(-) مصروفات عمومية وإدارية واهلاكات
14	33	—	1	1	1	—	1	1	(-) مصروفات متنوعة
119	100	73	127	17	39	32	29	19	صافي الربح

المؤشرات محسوبة

المصدر: بنك فيصل الإسلامي المصري - التقارير السنوية

بمعرفة الباحث

مؤشرات السيولة في بنك فيصل الإسلامي المصري

جدول رقم (3)

(القيمة بالمليون جنيه)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	في 31 ديسمبر
1344	1040	768	687	664	664	764	707	477	النقدية والإيداع لدى البنك المركزي
89	197	220	214	200	198	148	152	90	الأرصدة لدى البنوك
1433	1237	988	901	864	862	912	859	283	إجمالي النقدية والأرصدة لدى البنوك (1)
17476	14801	14108	12374	9538	8556	7600	7125	5613	الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار
198	270	355	474	776	652	701	674	467	الأرصدة المستحقة للبنوك
17674	15071	14463	12848	10314	9208	8301	7799	6080	الودائع و الأرصدة المستحقة للبنوك (2)
%8.1	%8.2	%6.9	%7.1	%8.4	%9.4	%11	%11.1	%4.7	المعدل النقدي (1) ÷ (2)

المؤشرات محسوبة

المصدر: بنك فيصل الإسلامي المصري - التقارير السنوية

بمعرفة الباحث

مؤشرات الربحية في بنك فيصل الإسلامي المصري

جدول رقم (4)

(القيمة بالمليون جنيه)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	في 31 ديسمبر
119	100	73	127	17	39	32	29	19	صافي الربح (1)
815	628	516	490	465	498	351	435	335	عائد حسابات الاستثمار (2)
1153	944	724	764	595	639	471	572	472	إجمالي الإيرادات (3)
628	584	548	443	357	344	344	305	299	حقوق المساهمين (5)
19183	16418	15615	13939	11091	10011	9127	8705	6844	إجمالي الأصول (6)
%19	%17.2	%13.2	%28.7	%4.8	%11.4	%9.3	%9.5	%5.7	نسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين (1) ÷ (5)
%6	5.7	%4.6	%5.5	%5.4	%6.4	%5.2	%6.6	%6.9	نسبة الإيرادات إلى إجمالي الأصول (3) ÷ (6)

المؤشرات محسوبة بمعرفة

المصدر: بنك فيصل الإسلامي المصري - التقارير السنوية
الباحث

مؤشرات حقوق الملكية في بنك فيصل الإسلامي المصري

جدول رقم (5)

(القيمة بالمليون جنيه)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	في 31 ديسمبر
3016	2987	2510	1369	673	407	328	291	244	استثمارات مالية
14044	11503	11516	11129	9057	8332	7542	7255	5871	مشاركات ومضاربات ومراجعات
17060	14490	14026	12498	9730	8739	7870	7546	6115	إجمالي الأصول الخطرة (1)
528	528	264	264	264	264	264	264	264	راس المال
100	56	284	179	93	80	80	41	35	الاحتياطيات
628	584	548	443	357	344	344	305	299	إجمالي حقوق المساهمين (2)
17476	14801	14108	12374	9538	8556	7600	7125	5613	الحسابات الجارية وحسابات والاستثمار (3)
%3.7	%4.1	%3.9	%3.6	%3.7	%4	%4.4	%4.1	%4.9	معدل الأصول الخطرة (1) ÷ (2)
%3.6	%4	%3.9	%3.6	%3.8	%4.1	%4.6	%4.3	%5.4	نسبة حقوق الملكية إلى الودائع (2) ÷ (3)

المؤشرات محسوبة بمعرفة

المصدر: بنك فيصل الإسلامي المصري - التقارير السنوية
الباحث

مؤشرات توظيف الموارد المالية في بنك فيصل الإسلامي المصري

جدول رقم (6)

(القيمة بالمليون جنيه)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	في 31 ديسمبر
17476	14801	14108	12374	9538	8556	7600	7125	5613	الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار (1)
628	584	548	443	357	344	344	305	299	حقوق المساهمين (2)
18104	15385	14656	12817	9895	890	7944	7430	5912	الودائع وحقوق المساهمين (3)
14044	11503	11516	11129	9057	8332	7542	7255	5871	مشاركات ومضاربات ومراجحات (4)
3016	2987	2510	1369	673	407	328	291	244	الاستثمارات المالية (5)
17060	14490	14026	12498	9730	8739	7870	7546	6115	توظيف الموارد المالية (6) = (4) + (5)
%97.7	%97.9	%99.5	%101	%102.1	%102.2	%103.6	%106	%109	معدل توظيف الودائع (6) ÷ (1)
%94.3	%94.2	%95.7	%97.6	%98.4	%98.2	%99.1	%151.6	%103.5	معدل توظيف الموارد (6) ÷ (3)

عمليات التوظيف في بنك فيصل الإسلامي المصري

جدول رقم (7)

(القيمة بالمليون جنيه)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	في 31 ديسمبر
5098	5119	5474	5648	5147	4700	—	—	—	عمليات التوظيف لدى العملاء
10005	7362	6993	6408	6097	4338	—	—	—	عمليات توظيف لدى البنوك
15103	12481	12467	12056	11244	9038	8175	7852	6381	إجمالي عمليات التوظيف (1)
964	906	877	854	807	677	610	575	491	(-) مخصص التوظيف والاستثمار (2)
96	72	74	38	33	28	23	22	19	(-) العوائد الخجنية (3)
14043	11503	11516	11164	10404	8333	7542	7255	5871	صافي عمليات التوظيف (4)
942	743	541	495	492	520	376	519	382	عائد عمليات التوظيف (5)
%6.7	%6.5	%4.7	%4.5	%4.8	%6.3	%5	%7.2	%6.5	معدل العائد على عمليات التوظيف = (5) ÷ (4)
%6.4	%7.3	%7.1	%7.1	%7.2	%7.5	%7.5	%7.4	%7.7	نسبة مخصص التوظيف إلى عمليات التوظيف = (2) ÷ (1)
628	584	548	443	357	344	344	305	299	حقوق الملكية (6)
%169	%168	%174	%201	%235	%205	%184	%196	%171	نسبة مخصص التوظيف والعوائد الخجنية إلى حقوق الملكية = (3+2) ÷ (6)

المؤشرات

المصدر - بنك فيصل الإسلامي المصري - التقارير السنوية

محسوبة بمعرفة الباحث

* عمليات التوظيف تشمل مشاركات ومضاربات ومراجعات تجارية وإنتاجية واستثمارات عقارية

الأوعية الادخارية في بنك فيصل الإسلامي المصري

جدول رقم (8)

(القيمة بالمليون جنيه)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	في 31 ديسمبر
11800	10334	10269	9092	6468	5716	7331	6799	5353	حسابات استثمار 6 شهور
441	559	755	1000	1390	1777	—	—	—	حسابات استثمار عامين فأكثر
4538	3424	2687	1975	1398	779	—	—	—	شهادات ادخار ثلاثية
101	99	90	81	79	75	78	112	62	ودائع أخرى
16879	14416	13801	12148	9335	8347	7409	6911	5415	إجمالي حسابات الاستثمار (1)
597	385	307	226	203	209	191	214	198	حسابات جارية (2)
17476	14801	14108	12374	9538	8556	7600	7125	5613	إجمالي الأوعية الادخارية = (1) + (2)
851	628	516	490	465	498	351	435	335	عائد حسابات الاستثمار (3)
%5.1	%4.1	%3.8	%4.1	%5	%6	%4.8	%6.3	%6.2	معدل العائد على حسابات الاستثمار (3) ÷ (1)

المؤشرات

المصدر: بنك فيصل الإسلامي المصري – التقارير السنوية

محسوبة بمعرفة الباحث

جدول رقم (9)

مؤشرات تقييم كفاءة البنوك عام 2006

فروع البنوك الأجنبية	بنوك الاستثمار والأعمال	البنوك التجارية المشتركة	
			<u>مؤشرات السيولة والربحية</u>
%52.6	%34.2	%33.8	المعدل النقدي
%7.4	%9.9	%13.3	نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية
%6.6	%5.4	%6.4	نسبة الإيرادات إلى الأصول
%4.4	%4.5	%5.3	نسبة الفوائد المدفوعة إلى الودائع
			<u>مؤشرات ملائمة حقوق الملكية</u>
%13.6	%11.2	%10.3	معدل الأصول الخطرة
%10.6	%10.39	%9.2	نسبة حقوق الملكية إلى الودائع
			<u>مؤشرات توظيف الموارد</u>
%77.4	%97.9	%89.2	معدل توظيف الودائع
%70	%88.2	%81.7	معدل توظيف الموارد

المؤشرات محسوبة بمعرفة الباحث

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
الإحصاءات والمؤشرات المالية للبنوك
وشركات التأمين عام 2005 / 2006.

جدول رقم (10)

درجة تغطية الموارد لمجالات التوظيف

في بنك فيصل الإسلامي المصري

(القيمة بالمليون جنيه)

2006	2001	
17476	8556	الأوعية الادخارية
(-) 1344	(-) 664	(-) النقدية والإيداع لدى البنك المركزي
198	652	أرصدة مستحقة للبنوك
702	458	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
17032	9002	الموارد قصيرة ومتوسطة الأجل
14044	8332	المشاركات والمضاربات والمراجعات
89	198	أرصدة لدى البنوك
690	409	أرصدة مدينة وأصول أخرى
14823	8939	مجالات التوظيف قصيرة ومتوسطة الأجل
628	344	حقوق المساهمين
60	0	القرض المساند
119	0	الأرباح
807	344	الموارد المالية طويلة الأجل
828	73	استثمارات مالية بغرض المتاجرة
462	173	استثمارات مالية متاحة للبيع
1498	0	استثمارات مالية يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
228	161	استثمارات مالية في شركات تابعة
3016	407	مجالات التوظيف طويلة الأجل
		درجة تغطية الموارد لمجالات التوظيف
%114.9	%100.7	في الأجل القصير والمتوسط
%26.8	%84.6	في الأجل الطويل

المؤشرات محسوبة بمعرفة الباحث

المصدر : بنك فيصل الإسلامي المصري
التقارير السنوية